المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) : 1142-2489
V2, Numéro 25, MARS 2026
المجلد 2، العدد 25، مارس 2026
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء بين متطلبات النجاعة وضمانات المحاكمة العادلة :دراسة قانونية تحليلية

The Use of Artificial Intelligence in the Judiciary between the Requirements of Efficiency and the Guarantees of a Fair Trial: An Analytical Legal Study

خديجة أربيب Khadija Arbīb

باحثة في القانون الخاص بسلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بآيت ملول

رشيد بركي Rachid Barki

باحث في القانون الخاص بسلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بآيت ملول

الملخص

أضحى توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء من أبرز رهانات إصلاح العدالة في الأنظمة القانونية المعاصرة، في ظل ما تعرفه المحاكم من تحديات بنيوية مرتبطة بتراكم القضايا، وبطء الفصل فيها، وارتفاع كلفة الولوج إلى العدالة. وقد دفع ذلك العديد من الدول إلى اعتماد أدوات رقمية متقدمة، من بينها تقنيات الذكاء الاصطناعي، بهدف تحسين تدبير العمل القضائي وتعزيز النجاعة القضائية، سواء على مستوى إدارة الملفات، أو تنظيم الجلسات، أو تحليل المعطيات القضائية. غير أن هذا التوجه، على ما يحمله من وعود بالفعالية والسرعة، يثير في المقابل إشكالات قانونية وحقوقية دقيقة تمس جوهر الوظيفة القضائية وضمانات المحاكمة العادلة.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل إشكالية التوازن بين متطلبات النجاعة القضائية وضمانات المحاكمة العادلة في سياق توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء، انطلاقا من مساءلة مدى قابلية العمل القضائي للأتمتة، وحدود الاعتماد على المعالجة الخوارزمية للمعطيات القضائية. وتعتمد الدراسة مقاربة قانونية تحليلية ذات بعد نقدي، مدعومة بالمنهج المقارن، من خلال استحضار التجارب التشريعية والقضائية المقارنة، ولا سيما الأوروبية، قصد إبراز إمكانات الذكاء الاصطناعي في تحسين فعالية القضاء، مقابل المخاطر المحتملة المرتبطة بالمساس باستقلال القاضي، وحقوق الدفاع، وتعليل الأحكام، وقابلية القرار القضائي للفهم والمراقبة.

وتخلص الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يشكل أداة فعالة لتحديث القضاء وتحقيق قدر أكبر من النجاعة القضائية، شريطة أن يقتصر دوره على دعم القاضي وتدبير العمل القضائي، دون أن يمتد إلى جوهر السلطة التقديرية أو يحل محل القرار الإنساني. كما تؤكد أن أي توظيف غير مؤطر قانونيا قد يؤدي إلى انزلاقات تمس بالضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة، مما يفرض إرساء إطار قانوني ومؤسساتي صارم يقوم على الرقابة البشرية، والشفافية، والمساءلة، حفاظا على التوازن بين الفعالية القضائية والحقوق الأساسية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، القضاء، النجاعة القضائية، المحاكمة العادلة، استقلال القاضي، الخوارزميات القضائية، العدالة الرقمية.

Abstract

The use of artificial intelligence in the judiciary has become one of the most prominent challenges in contemporary justice reform, particularly in light of the structural difficulties faced by courts, such as case backlogs, delays in adjudication, and the rising cost of access to justice. These challenges have prompted many legal systems to adopt advanced digital tools, including artificial intelligence technologies, with the aim of improving judicial case management and enhancing judicial efficiency, whether in the administration of files, the organization of hearings, or the analysis of judicial data. However, despite the promises of speed and effectiveness associated with this trend, it raises delicate legal and human rights concerns that directly affect the core of the judicial function and the guarantees of a fair trial.

This study seeks to examine the issue of balancing the requirements of judicial efficiency with the guarantees of a fair trial in the context of employing artificial intelligence within the judiciary. It does so by questioning the extent to which judicial activity is amenable to automation and by exploring the limits of reliance on algorithmic processing of judicial data. The study adopts an analytical legal approach with a critical dimension, supported by the comparative method, drawing on comparative legislative and judicial experiences—particularly European ones—in order to highlight the potential of artificial intelligence to enhance judicial effectiveness, alongside the risks it may pose to judicial independence, the rights of the defense, the reasoning of judicial decisions, and the intelligibility and reviewability of judicial rulings.

The study concludes that artificial intelligence can serve as an effective tool for modernizing the judiciary and achieving greater judicial efficiency, provided

that its role remains confined to supporting judges and managing judicial activity, without encroaching upon the core of judicial discretion or replacing human decision-making. It further emphasizes that any use of artificial intelligence lacking a clear legal framework may lead to serious infringements on the fundamental guarantees of a fair trial. This necessitates the establishment of a strict legal and institutional framework based on human oversight, transparency, and accountability, in order to preserve the balance between judicial efficiency and fundamental rights.

Keywords: Artificial Intelligence; Judiciary; Judicial Efficiency; Fair Trial; Judicial Independence; Judicial Algorithms; Digital Justice.

مقدمة

أدى التطور المتسارع للتكنولوجيات الرقمية، ولا سيما تقنيات الذكاء الاصطناعي(intelligence artificielle) ، إلى إحداث تحولات عميقة في أنماط اشتغال المرافق العمومية، بما في ذلك مرفق القضاء، الذي ظل تقليديا مجالا متحفظا تجاه الأتمتة بالنظر إلى الطبيعة الإنسانية والقيمية لوظيفته. غير أن الإكراهات البنيوية التي تعاني منها الأنظمة القضائية المعاصرة، وعلى رأسها بطء الفصل في القضايا، وتراكم الملفات، وتزايد الطلب الاجتماعي على العدالة، دفعت العديد من الدول إلى استكشاف إمكانات توظيف الأدوات الذكية في تدبير العمل القضائي، في أفق تحسين فعاليته وتحقيق ما اصطلح عليه بالنجاعة القضائية .(efficacité judiciaire) وقد ارتبط هذا التوجه بخطاب إصلاحي دولي يعتبر أن العدالة البطيئة تشكل في حد ذاتها صورة من صور إنكار العدالة[1].

غير أن إدماج الذكاء الاصطناعي في القضاء لا يثير فقط إشكالات تنظيمية أو تقنية، بل يطرح، في عمقه، تساؤلات قانونية دقيقة تتعلق بحدود قابلية الوظيفة القضائية للأتمتة، وبمدى انسجام المعالجة الخوارزمية للمعطيات القضائية مع المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الحق في محاكمة عادلة .(procès équitable) فالقضاء لا يختزل في كونه نشاطا إجرائيا يمكن قياسه بمعايير السرعة والمردودية فحسب، بل هو سلطة دستورية تؤطرها ضمانات جوهرية، من قبيل استقلال القاضي، وحياده، وحقوق الدفاع، وعلنية الجلسات، وتعليل الأحكام، وهي ضمانات تشكل الأساس المعياري لشرعية القرار القضائي[2]. ومن ثم، يثير توظيف الخوارزميات القضائية ونظم الدعم الذكي لاتخاذ القرار مخاوف مشروعة تتعلق بخطر المساس بحرية الاقتناع القضائي، أو بإضفاء سلطة غير معلنة على مخرجات تقنية يصعب أحيانا فهم منطقها الداخلي أو مساءلتها.

وتتجلى أهمية هذه الإشكالات بوضوح في التجارب المقارنة، حيث أظهرت تقارير المجلس الأوروبي لفعالية العدالة (CEPEJ)أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم فعليا في تحسين تدبير القضايا وتحليل السوابق القضائية، لكنه في المقابل قد يؤدي إلى نتائج عكسية إذا لم يحط بضمانات قانونية ومؤسساتية صارمة، تضمن بقاء القرار القضائي فعلا إنسانيا مسؤولا[3]. كما أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في اجتهادها المستقر، أن المحاكمة العادلة لا تتحقق فقط باحترام الآجال المعقولة، بل تقتضي كذلك أن يكون مسار اتخاذ القرار القضائي مفهوما وقابلا للنقاش والمراقبة، وهو ما يطرح تحديات خاصة في سياق القرارات المدعومة بخوارزميات[4].

---

[1] - European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), Measuring the Quality of Justice, Strasbourg: Council of Europe, 2016, 9–11.

[2] - Mireille Delmas-Marty, Le procès équitable, Paris: Presses Universitaires de France, 1997, 15–18.

[3] - CEPEJ, European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems, Strasbourg: Council of Europe, 2018, 7–10.

[4] - European Court of Human Rights, Ruiz Torija v. Spain, Judgment of 9 December 1994, paras. 29–30.

وانطلاقا من هذا السياق، تتمحور الإشكالية المركزية لهذا البحث حول السؤال الآتي:

إلى أي حد يمكن لتوظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء أن يسهم في تحقيق النجاعة القضائية، دون أن يؤدي ذلك إلى المساس بضمانات المحاكمة العادلة ومبادئ استقلال القضاء؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة من بينها:

- ما المقصود بالذكاء الاصطناعي في المجال القضائي؟
- كيف يمكن تمييزه عن الرقمنة القضائية التقليدية؟
- ما مظاهر النجاعة القضائية التي يمكن أن يعززها توظيف الأدوات الذكية داخل المحاكم؟
- ما طبيعة المخاطر القانونية والحقوقية التي قد تترتب عن هذا التوظيف؟
- وإلى أي حد تسمح التجارب المقارنة بإرساء نموذج توازني يوفق بين متطلبات الفعالية وضمانات المحاكمة العادلة؟

ويقوم البحث على فرضيات أساسية مفادها أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يشكل أداة فعالة لتحقيق النجاعة القضائية إذا اقتصر دوره على دعم القاضي وتدبير العمل القضائي، دون أن يمتد إلى جوهر السلطة التقديرية أو يحل محل التقدير الإنساني. كما يفترض أن غياب تأطير قانوني واضح قد يؤدي إلى انزلاقات تمس باستقلال القضاء وبحقوق المتقاضين، مما يستدعي اعتماد مقاربة حذرة تقوم على مبدأ الرقابة البشرية والمساءلة.

ولمناقشة حيثيات هذه الإشكالية، يعتمد البحث منهجا تحليليا نقديا، يقوم على تفكيك المفاهيم القانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والنجاعة القضائية، مدعوما بالمنهج المقارن من خلال استحضار التجارب التشريعية والقضائية المقارنة، خاصة الأوروبية، إلى جانب منهج استنباطي يهدف إلى استخلاص الضوابط القانونية الكفيلة بتأطير هذا التوظيف.

وبناء على ذلك، يعتمد البحث تصميما ثنائيا، يخصص المحور الأول لدراسة إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي في تحقيق النجاعة القضائية، بينما يعالج المحور الثاني حدود هذا التوظيف وآثاره على ضمانات المحاكمة العادلة، في أفق بلورة تصور قانوني متوازن للعدالة في العصر الرقمي.

المحور الأول: إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي لتحقيق النجاعة القضائية

أضحى الذكاء الاصطناعي أحد أبرز ملامح التحول الرقمي الذي تعرفه المرافق العمومية بوجه عام، ومرفق العدالة بوجه خاص، في ظل تزايد الضغط على الأنظمة القضائية، وتراكم القضايا، وتعقّد المنازعات، وارتفاع كلفة الزمن القضائي. وقد دفع هذا الواقع المتحوّل عددا من الدول إلى البحث عن أدوات تقنية قادرة على تحسين أداء القضاء، ليس من خلال المساس بجوهر

الوظيفة القضائية، وإنما عبر دعمها وتحديث آليات اشتغالها .ويأتي الذكاء الاصطناعي في مقدمة هذه الأدوات، لما يوفره من إمكانات في معالجة المعطيات، وتحليل الكمّ الهائل من الملفات، وترشيد تدبير القضايا داخل المحاكم.[1]

غير أن الحديث عن الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي لا ينبغي أن يفهم على أنه إحلال للآلة محلّ القاضي، بقدر ما يتعلّق بإعادة تنظيم العمل القضائي، وتحسين مردوديته، وتسريع إجراءاته، بما ينسجم مع متطلبات النجاعة القضائية التي أصبحت مكوّنا أساسيا من مكونات الحق في العدالة. وانطلاقا من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى إبراز إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي في تحقيق النجاعة القضائية، من خلال تحليل الإطار المفاهيمي والتطبيقي لهذا التوظيف، دون الخوض في حدوده أو مخاطره، التي سيفرد لها الفصل الموالي.

المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي كأداة لتحديث العمل القضائي

لم يعد تحديث العمل القضائي رهينا فقط بإصلاح النصوص القانونية أو إعادة تنظيم الهياكل القضائية، بل أضحى مرتبطا بشكل وثيق بمدى قدرة المنظومة القضائية على استيعاب التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يعرفها العالم المعاصر. وفي هذا السياق، يبرز الذكاء الاصطناعي كأحد أبرز الأدوات الرقمية التي يعول عليها لتطوير طرق اشتغال القضاء، ليس من خلال المساس بوظيفة الفصل في النزاعات، وإنما عبر دعمها وتيسيرها وتحسين شروط ممارستها. فالذكاء الاصطناعي، بما يوفره من إمكانات في معالجة المعطيات وتحليل الكم الهائل من المعلومات القضائية، يطرح نفسه كوسيلة محتملة لإعادة تنظيم العمل القضائي، وتخفيف العبء الإداري عن القضاة، وتحسين تدبير القضايا داخل المحاكم. وانطلاقا من ذلك، يهدف هذا المبحث إلى الوقوف عند موقع الذكاء الاصطناعي داخل مسار تحديث العمل القضائي، من خلال تحديد مفهومه في السياق القضائي، ورصد أبرز مجالات توظيفه، باعتباره أداة تقنية في خدمة النجاعة القضائية، دون الخوض في الإشكالات والحدود التي يثيرها هذا التوظيف، والتي سيتم تناولها في موضع لاحق.

الفقرة الأولى: تحديد مفهوم الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

لا يحظى الذكاء الاصطناعي بتعريف قانوني موحد، سواء على المستوى الوطني أو في التشريعات المقارنة، وهو أمر لا يرجع فقط إلى حداثة هذا المفهوم، بل أساسا إلى طبيعته التقنية المركّبة والمتغيرة باستمرار. فالذكاء الاصطناعي لا يشير إلى تقنية واحدة محددة، وإنما إلى منظومة من الأدوات والخوارزميات التي تتطور بتطور قدرات المعالجة الحاسوبية وتراكم المعطيات، مما يجعل من الصعب إخضاعه لتعريف تشريعي جامد. وقد دفع هذا الواقع الفقه القانوني إلى التعامل مع الذكاء الاصطناعي كمفهوم تقني ذي حمولة قانونية متحولة، تتغير بتغير مجالات توظيفه ومستويات تدخله.[2]

---

[1] - Conseil de l'Europe, European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems (Strasbourg: CEPEJ, 2018), 5–7.

[2] -Stuart Russell and Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach, 4th ed. (New York: Pearson, 2021), 1–10.

وفي هذا الإطار، يذهب غالبية الفقه إلى تعريف الذكاء الاصطناعي باعتباره مجموعة من التقنيات المعلوماتية المتقدمة التي تمكّن الأنظمة الحاسوبية من محاكاة بعض الوظائف الذهنية للإنسان، كالتعلم والاستنتاج والتوقع واتخاذ القرار، اعتمادا على معالجة خوارزمية لكميات ضخمة من المعطيات. غير أن هذا التعريف، على عموميته، لا يخلو من إشكال، لأنه يختزل الذكاء الاصطناعي في بعده الوظيفي، دون التمييز بين مستوياته المختلفة، وهو ما أدى ببعض الباحثين إلى اقتراح تمييزات داخلية، من قبيل الذكاء الاصطناعي الضعيف والذكاء الاصطناعي القوي، أو الذكاء الاصطناعي القائم على القواعد والذكاء الاصطناعي القائم على التعلم الذاتي، وهي تمييزات لها أهميتها عند نقل المفهوم إلى المجال القانوني[1].

إذ عرفه "جون مكارثي" الذي وضع هذا المصطلح سنة 1955 بأنه: "علم وهندسة صنع آلات ذكية"[2]. ويقصد به يُقصد بالذكاء الاصطناعي ذلك النمط من الذكاء الذي يُضمَّن في الآلات والبرامج الحاسوبية بهدف محاكاة بعض القدرات الذهنية البشرية وآليات اشتغالها، من قبيل القدرة على التعلم، والاستنتاج، والتكيّف مع المعطيات، والاستجابة لأوضاع محددة وفق نماذج مُبرمجة مسبقًا. كما يُستعمل مصطلح الذكاء الاصطناعي للدلالة على مجال تقني وعلمي معقّد يُعنى بتصميم وتطوير أنظمة معلوماتية قادرة على إظهار سلوكات توصف بالذكية، من خلال معالجة المعطيات واتخاذ قرارات أو اقتراح حلول تحاكي، في حدود معينة، أنماط التفكير البشري[3].

كما يعرفه Alun Turing " بأنه:" القدرة على التصرف كما لو كان الإنسان هو الذي يتصرف من خلال محاولة خداع المستجوب، وإظهار كما لو أن إنسانا هو الذي يقوم بالإجابة على الأسئلة المطروحة من قبل المستجوب"[4].

مما يجعل الذكاء الاصطناعي يشكل مفهوما واسعا ومتعددا، يندرج ضمنه عدد من التقنيات والأنشطة المعلوماتية المتقدمة التي تهدف إلى تمكين الأنظمة الحاسوبية من محاكاة بعض أوجه الذكاء البشري. ويشمل ذلك، على وجه الخصوص، تقنيات التعرف على الأنماط، والأنظمة الخبيرة، والتعلم الآلي والتعلم العميق، والاستدلال الحاسوبي، ومعالجة اللغة الطبيعية، وغيرها من التطبيقات التي تسمح للحاسوب بتحليل المعطيات والتفاعل مع محيطه بصورة دينامية. وفي هذا السياق، يوصف الذكاء الاصطناعي أيضا بأنه برنامج أو منظومة معلوماتية قادرة على إدراك بيئتها، ورصد المعطيات ذات الصلة، واتخاذ قرارات أو اقتراح إجراءات بشكل شبه مستقل، وفق نماذج خوارزمية مبرمجة ترمي إلى تحقيق أهداف محددة، مع قابلية التكيف والتحسن التدريجي في الأداء[5].

---

[1] -Jean-Gabriel Ganascia, Le mythe de la singularité (Paris: Seuil, 2017), 45–52.

[2]– سعيد خلفان الظاهري، "الذكاء الاصطناعي : القوة التنافسية الجديدة"، مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار، شرطة دبي، العدد 299، فبراير 2017، ص.3.

[3]– فاطمة باهة، "أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحديات التأطير القانوني لشخصيتها"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد الأول، 2023، ص. 415.

[4]– طاهر أبو العبيد، "الذكاء الاصطناعي والقانون"، سلسلة مقالات المعرفة القانونية، العدد الأول، 2022، ص. 3.

[5]– ناظم حسن رشيد، ومي ابلحد أفرام، "تدقيق التحيز في الذكاء الاصطناعي في ضوء اطار عمل تدقيق الذكاء الاصطناعي لمعهد المدققين الداخليين (IIA) دراسة نظرية تحليلية"، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد السادس، العدد الأول، 2023، ص. 433.

وعند إسقاط هذا المفهوم على المجال القضائي، تبرز إشكالية أكثر تعقيدا، تتمثل في التوفيق بين الطابع الحسابي للذكاء الاصطناعي والطابع المعياري والإنساني للوظيفة القضائية. فالقضاء لا يقتصر على تطبيق قواعد مجردة، بل يقوم على التقدير، والموازنة، والتعليل، واستحضار خصوصيات كل نزاع، وهي عناصر يصعب اختزالها في منطق خوارزمي صرف. لذلك شدد الفقه على أن الذكاء الاصطناعي القضائي لا يمكن أن يفهم باعتباره بديلا عن القاضي، وإنما باعتباره أداة تقنية توضع في خدمته، سواء على مستوى تدبير القضايا أو دعم عملية اتخاذ القرار. وفي هذا السياق، شاع في الأدبيات القانونية استعمال مفهوم القضاء المعزز بالتقنيةjustice augmentee ، للدلالة على نموذج قضائي تظل فيه السلطة القضائية في يد الإنسان، بينما تقتصر وظيفة الأنظمة الذكية على تقديم الدعم المعلوماتي والتحليلي[1].

ومن جهة أخرى، يقتضي تحديد مفهوم الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي التمييز الصارم بينه وبين الرقمنة القضائية التقليدية. فالرقمنة، أوdematerialisation des procedures ، تمثل مرحلة أولى من مراحل تحديث العدالة، وتهدف أساسا إلى تحويل الإجراءات والوثائق إلى صيغ رقمية، وتبسيط المساطر، وتسريع التواصل بين المتقاضين والمحاكم[2]. أما الذكاء الاصطناعي القضائي، فيمثل مرحلة أكثر تقدما، لأنه يقوم على تحليل المعطيات القضائية، واستخلاص أنماط متكررة، وربط الوقائع بالسوابق، وهو ما يمنحه قدرة تأثير غير مباشرة على تنظيم العمل القضائي وعلى تمثلات القاضي للسياق القانوني للنزاع[3].

ذلك أن القضاء الإلكتروني يعد أحد أبرز تجليات الرقمنة القضائية، باعتباره نمطا تنظيميا ينهض على اعتماد وسائل إلكترونية حديثة في مباشرة الإجراءات القضائية ضمن منظومات معلوماتية متكاملة. ويقوم هذا النموذج على توظيف شبكة الإنترنت والبرمجيات القضائية في تسجيل الدعاوى، وتدبير الملفات، وتبادل المذكرات، وتتبع مسار القضايا إلى غاية الفصل فيها وتنفيذ الأحكام، بما يسهم في تسريع وتيرة البت في النزاعات وتيسير ولوج المتقاضين إلى العدالة. غير أن هذا التحول، على أهميته، يظل في جوهره تحديثا إجرائيا وتقنيا لآليات اشتغال القضاء، دون أن يمس بنية القرار القضائي أو بمنطق إنتاجه.[4]

وتأسيسا على ما سبق، يتعين التأكيد على أن الخلط بين الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي ورقمنة القضاء لا يشكل مجرد خطإ اصطلاحي، بل يفضي إلى نتائج قانونية ومنهجية خطيرة من شأنها إرباك التحليل الفقهي وتضليل تقييم آثار التحول الرقمي على الوظيفة القضائية. ذلك أن التعامل مع الذكاء الاصطناعي بوصفه امتدادا تقنيا بسيطا للرقمنة قد يؤدي إلى التقليل من حجم التحولات التي يحدثها في بنية القرار القضائي وشروط إنتاجه، وإلى إخضاعه لمنطق تنظيمي إجرائي غير ملائم

---

[1] -Antoine Garapon, La justice digitale (Paris: Presses Universitaires de France, 2018), 19–34.

[2] – كلقم محمد السيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، رسالة لنيل الماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية، قطر، 2008، ص. 30.

[3] -Conseil de l’Europe, Charte éthique européenne sur l’utilisation de l’intelligence artificielle dans les systèmes judiciaires (Strasbourg: CEPEJ, 2018), 7–15.

[4] – فطيمة حايطي ونبيلة هبة هروال، "نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 7، العدد 1، سنة 2021 . ص ص 137 - 138

لطبيعته الوظيفية والمعرفية[1]. فرغم أن كلا المفهومين يندرجان ضمن سياق عام هو تحديث العدالة، فإن الاختلاف بينهما يظل اختلافا نوعيا لا ترتيبيا، من حيث الطبيعة والوظيفة ومستوى التأثير.

فبينما تنصرف رقمنة القضاء إلى تحديث الوسائل والأدوات الإجرائية، عبر اعتماد نظم معلوماتية لتدبير القضايا، وتسهيل تبادل الوثائق، وتسريع التواصل بين المتقاضين والمحاكم، دون المساس بمنطق اشتغال الوظيفة القضائية، يذهب الذكاء الاصطناعي القضائي إلى مستوى أعمق، يقوم على المعالجة التحليلية للمعطيات القضائية، واستخلاص أنماط متكررة من السوابق والاجتهادات، وربط الوقائع بسياقاتها القانونية، وهو ما يمنحه قدرة تأثير غير مباشرة، لكنها مؤثرة، على تنظيم العمل القضائي وعلى تمثلات القاضي للسياق القانوني للنزاع[2]. ويترتب عن ذلك انتقال محتمل من قضاء مدعوم بأدوات رقمية إلى قضاء يتأثر، ولو جزئيا، بمنطق استدلال خوارزمي.

ويفضي هذا التمييز إلى نتيجة حصرية مفادها أن الرقمنة، مهما بلغت درجة تطورها، تظل في جوهرها تحولا تقنيا إجرائيا لا يثير إشكالات عميقة على مستوى الضمانات القضائية، في حين يطرح الذكاء الاصطناعي تحولا وظيفيا ومعرفيا يمس مباشرة شروط إنتاج القرار القضائي، ويعيد طرح أسئلة جوهرية حول استقلال القاضي، وحرية الاقتناع، وشفافية التعليل، وقابلية القرار للفهم والمساءلة[3]. ومن ثم، فإن إخضاع الذكاء الاصطناعي القضائي لنفس منطق التأطير القانوني المطبق على الرقمنة يشكل مقاربة قاصرة، لا تستجيب لمستوى المخاطر الحقوقية التي يثيرها، وهو ما يبرر الدعوة إلى إطار قانوني خاص ومشدّد، يقوم على الرقابة البشرية، وقابلية التفسير، والمسؤولية، حفاظا على الضمانات الجوهرية للمحاكمة العادلة[4].

ويترتب على هذا التمييز نتائج قانونية بالغة الأهمية، إذ إن الخلط بين الرقمنة والذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى التقليل من المخاطر القانونية الكامنة في هذا الأخير، أو إلى تضخيمها دون مبرر[5]. كما أن ضبط مفهوم الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي يشكل شرطا أوليا لمناقشة مدى مشروعية توظيفه، وحدود هذا التوظيف، والضمانات الواجب إقرارها لحماية استقلال

---

[1] - European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), Artificial Intelligence and Judicial Systems, CEPEJ Studies No. 26 (Strasbourg: Council of Europe, 2020), 17–19.

[2] - European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems and their Environment (Strasbourg: Council of Europe, 2018), 6–8.

[3] - Conseil d'État (France), Révision des lois de bioéthique – Intelligence artificielle et action publique, Étude annuelle (Paris: La Documentation française, 2018), 205–210.

[4] - European Court of Human Rights, López Ribalda and Others v. Spain, Judgment of 17 October 2019, paras. 125–127.

[5] – فاطمة عبد الع زيز حسن أحمد بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء: دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر، ماجستير في القانون الخاص، جامعة قطر، قطر، 2023 . ص ص 39 - 40 .

القاضي وحقوق المتقاضين. ومن ثم، فإن أي مقاربة قانونية جادة لموضوع الذكاء الاصطناعي والنجاعة القضائية لا يمكن أن تنطلق إلا من تحديد دقيق لهذا المفهوم، يراعي خصوصية القضاء، ويضع التقنية في موضعها الوظيفي الصحيح[1].

ذلك أن النظام القضائي الذكي منظومة قضائية متكاملة تباشر في إطارها مختلف الإجراءات القضائية بالاعتماد على تطبيقات ذكية رسمية ومعتمدة من قبل الجهات القضائية المختصة، يتم من خلالها تدبير القضايا وحفظ الملفات وأرشفتها ضمن سجلات إلكترونية مؤمنة ومعدّة لهذا الغرض. ويقوم هذا النظام على توظيف أدوات التحليل الرقمي لمعالجة المعطيات القضائية وتنظيمها، بما يسمح بإصدار القرارات القضائية بصيغ إلكترونية، وصولا إلى إنتاج حكم قضائي رقمي قابل للتنفيذ، دون أن يخل ذلك، من حيث المبدأ، بالضمانات الجوهرية المؤطرة للعمل القضائي. ويفهم من هذا التصور أن القضاء الذكي لا يقتصر على رقمنة الإجراءات، بل يطمح إلى إعادة تنظيم اشتغال المنظومة القضائية على أساس تكامل بين الوسائل الرقمية والوظيفة القضائية، مع الإبقاء على مركزية العنصر البشري في اتخاذ القرار[2].

الفقرة الثانية: مجالات تدخل الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي

يساهم توظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين حسن سير المرفق القضائي والارتقاء بجودة الأداء القضائي، من خلال إرساء آليات أكثر عقلنة وفعالية في تدبير مختلف مراحل الخصومة القضائية. فلا يقتصر أثر هذه التقنيات على الجوانب التنظيمية الشكلية، بل يمتد ليشمل صميم إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام، عبر دعم إدارة الجلسات، وضبط أجندتها الزمنية، وتتبع تواريخ انعقادها، ورصد أسباب التأجيل وتكرارها، وتحليل المدد الزمنية المستغرقة للفصل في الدعاوى. كما تتيح الأنظمة الذكية معالجة المعطيات القضائية المرتبطة بسير القضايا، بما يسمح باستخلاص مؤشرات دقيقة حول الاختلالات الزمنية أو التنظيمية التي تؤثر في النجاعة القضائية، وهو ما يساعد على اتخاذ قرارات إدارية وقضائية أكثر استنارة.

وفي هذا الإطار، يسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز مبدأ التدبير العقلاني للوقت القضائي (gestion du temps judiciaire)، من خلال تقليص مظاهر البطء غير المبرر، والحد من التأجيلات المتكررة التي لا تستند إلى مبررات موضوعية، وتحسين توزيع القضايا على الجلسات والهيئات القضائية. كما يتيح تتبع تنفيذ الأحكام بشكل أكثر دقة وفعالية، عبر مراقبة آجال التنفيذ، ورصد العراقيل العملية، وربط مختلف المتدخلين في مسطرة التنفيذ ضمن منظومة معلوماتية موحدة. ويفهم من ذلك أن الذكاء الاصطناعي، متى وظّف في هذا الإطار الوظيفي، يمكن أن يشكل أداة مساعدة لتعزيز جودة العدالة ونجاعتها، دون أن يمتد، من حيث المبدأ، إلى جوهر الوظيفة القضائية أو يحل محل السلطة التقديرية للقاضي[3].

---

[1] -Mireille Delmas-Marty, Les forces imaginantes du droit (Paris: Seuil, 2004), 231–240.

[2] – عبد الله محمّد علي سلمان المرزوقي، التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي): دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 18، العدد 2، ديسمبر 2021 . ص249-250.

[3] – فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء: دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر، م.س، ص. 41.

غير أن توظيف الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة القضائية يتخذ أشكالا متعددة، تتوزع على مختلف مراحل العمل القضائي، دون أن تمتد، من حيث المبدأ، إلى جوهر الوظيفة القضائية المتمثلة في الفصل في الخصومات وإصدار الأحكام. ويجمع الفقه القانوني المعاصر على أن مجالات تدخل الذكاء الاصطناعي في القضاء تظل محصورة في الوظائف الداعمة والمساندة للعمل القضائي، أي تلك التي تستهدف تحسين تنظيمه ورفع نجاعته، بدل الحلول محل سلطة القاضي أو التأثير المباشر في مضمون قراراته. ويعد هذا التحديد الوظيفي منطلقا أساسيا لفهم طبيعة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقضاء، باعتباره علاقة مساعدة لا إحلال[1].

ويتمثل المجال الأول لتدخل الذكاء الاصطناعي في تدبير الملفات والقضايا القضائية، ويتجسد تدخل الذكاء الاصطناعي على هذا المستوى بشكل ملموس من خلال أنظمة عملية جرى اعتمادها فعليا في عدد من الأنظمة القضائية المقارنة، بهدف عقلنة تدفق القضايا وتحسين توزيعها الزمني والمؤسساتي. ففي التجربة الهولندية، تم تطوير نظام KEI (Kwaliteit en Innovatie) داخل المحاكم المدنية، وهو نظام معلوماتي متقدم يعتمد على تحليل المعطيات المرتبطة بسير القضايا من حيث طبيعتها، ومدد معالجتها، وأنماط التأجيل، مما يسمح بتوجيه الملفات تلقائيا إلى المسارات الإجرائية الأنسب لها، سواء المسار السريع أو العادي، مع بقاء الإشراف النهائي بيد القاضي والإدارة القضائية[2]. وقد أسهم هذا النظام في تقليص آجال البت وتحسين التوازن في توزيع القضايا بين الهيئات القضائية.

وفي السياق الفرنسي، اعتمدت وزارة العدل أدوات رقمية متقدمة لتدبير تدفق القضايا داخل بعض المحاكم الكبرى، تقوم على تحليل إحصائي ومعياري للملفات القضائية، بهدف ضبط جداول الجلسات، وتفادي التراكم غير المبرر للملفات، وتحسين إدارة الوقت القضائي. وقد شدد مجلس الدولة الفرنسي في دراسته السنوية حول الذكاء الاصطناعي على أن هذه الأدوات لا ترقى إلى توجيه القرار القضائي، وإنما تندرج ضمن ما سماه "الدعم التنظيمي الذكي" للعمل القضائي، بما يعزز النجاعة دون المساس باستقلال القاضي.[3]

أما في التجربة الإستونية، فتعد رقمنة القضاء من أكثر النماذج تقدما في أوروبا، حيث تعتمد المحاكم على نظم معلوماتية ذكية لتحليل تدفق القضايا المدنية البسيطة، وتحديد أولويات معالجتها، وربطها تلقائيا بالقضاة المختصين، مما مكّن من تقليص

[1] - Antoine Garapon, La justice digitale (Paris: Presses Universitaires de France, 2018), 45–54.

[2] -European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), Managing the Flow of Cases: A Handbook for Judicial Systems (Strasbourg: Council of Europe, 2017), 32–36.

[3] -Conseil d'État (France), Intelligence artificielle et action publique, Étude annuelle (Paris: La Documentation française, 2018), 203–210.

مدة الفصل في بعض المنازعات إلى أقل من ثلاثة أشهر. وتبرز أهمية هذه التجربة في كونها تؤكد أن الذكاء الاصطناعي، حين يوظف في مجال التنظيم والتدبير، يمكن أن يؤدي وظيفة فعالة في تحسين النجاعة القضائية دون المساس بجوهر الوظيفة القضائية.[1]

وتستخلص من هذه التطبيقات العملية نتيجة أساسية مفادها أن الذكاء الاصطناعي، متى اقتصر دوره على تدبير الملفات وتوزيع القضايا وتحليل مؤشرات الأداء القضائي، يشكل أداة تنظيمية فعالة لمعالجة اختلالات الزمن القضائي والتراكم غير المتوازن للملفات. غير أن هذه النجاعة تظل رهينة بضمان شفافية المعايير المعتمدة، وقابلية الأنظمة للمراجعة، وبقاء السلطة التقريرية النهائية بيد القاضي، تفاديا لتحول التنظيم الذكي إلى شكل مقنّع من الأتمتة القضائية غير المشروعة[2].

أما المجال الثاني لتوظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء، فيتجلى في تحليل السوابق والاجتهادات القضائية، وهو مجال يكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى الدور العملي الذي يلعبه الاجتهاد في توحيد تفسير القواعد القانونية وضمان قدر من الأمن القضائي. ففي هذا الإطار، تتيح تقنيات الذكاء الاصطناعي معالجة كميات ضخمة من الأحكام القضائية الصادرة عن مختلف المحاكم، وتحليلها وفق معايير متعددة، من قبيل نوع النزاع، والأساس القانوني المعتمد، ومنهج التعليل، واتجاهات القضاء في فترة زمنية معينة، بما يسمح باستخلاص أنماط اجتهادية عامة وربط القضايا المعروضة بنظيراتها السابقة من حيث الوقائع أو الحلول القانونية[3]. ويؤدي هذا التوظيف وظيفة مساعدة للقاضي في الإحاطة بالسياق القضائي العام للنزاع، خاصة في الأنظمة التي تعرف كثافة تشريعية واجتهادية متزايدة.

وقد شهدت بعض التجارب الأوروبية تطبيقات ملموسة في هذا المجال، من أبرزها البرامج المعتمدة في فرنسا لتحليل قرارات محكمة النقض، والتي تقوم على أدوات تحليل إحصائي وخوارزمي للأحكام المنشورة، بهدف إبراز الاتجاهات الكبرى للاجتهاد دون المساس بحرية القاضي في التقدير. وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية، في تقاريرها الرسمية، أن هذه الأدوات لا تهدف إلى توحيد الاجتهاد قسرا أو التنبؤ بالحكم، وإنما إلى تحسين قابلية الولوج إلى السوابق القضائية وتنظيمها[4]. وفي السياق

[1] -Ministry of Justice of Estonia, Digital Transformation of Justice System (Tallinn: Estonian Ministry of Justice, 2019), 14–18.

[2] -CEPEJ, European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems and their Environment (Strasbourg: Council of Europe, 2018), 9–11.

[3] - European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), Artificial Intelligence and Judicial Systems, CEPEJ Studies No. 26 (Strasbourg: Council of Europe, 2020), 35–38.

[4] - Cour de cassation (France), La Cour de cassation et les outils d'aide à la décision, Rapport annuel 2019 (Paris: Cour de cassation, 2020), 112–115.

ذاته، اعتمدت بعض الأنظمة القضائية الأوروبية قواعد بيانات ذكية تسمح بربط الوقائع القانونية بالحجج القضائية الأكثر استعمالا، وهو ما يسهم في ترشيد التعليل وتعزيز الاتساق الداخلي للأحكام.[1]

ولا يقتصر هذا التوجه على التجارب الغربية، بل بدأ يجد صدى له في بعض الدول العربية، حيث شهدت مصر مثلا تطوير قواعد بيانات رقمية للأحكام القضائية، تتيح البحث الذكي في السوابق الصادرة عن محكمة النقض ومجلس الدولة، مع اعتماد أدوات تحليل نصي متقدمة لتيسير عمل القضاة والباحثين القانونيين[2]. كما أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرات رقمية في إطار مشروع العدالة الذكية، تهدف إلى تنظيم الاجتهادات القضائية وربطها موضوعيا بالقضايا المعروضة، مع التأكيد على أن وظيفة هذه الأنظمة تظل استرشادية ولا تحل محل القاضي في تقدير الحل القانوني المناسب.[3]

ويستخلص من هذه التطبيقات العملية أن الذكاء الاصطناعي، حين يوظف في مجال تحليل السوابق القضائية، لا ينشئ قاعدة قانونية جديدة ولا يقيد القاضي بنتائج محددة، وإنما يقدم قراءة تنظيمية وإحصائية للاجتهاد القائم، تسهم في تعزيز الاتساق القضائي وتحسين جودة التعليل. غير أن هذا الدور الاسترشادي يظل مشروطا بضمان شفافية الخوارزميات المعتمدة، ومنع أي انزلاق نحو تحويل الاتجاهات الإحصائية إلى معايير إلزامية غير منصوص عليها، حفاظا على مبدأ استقلال القاضي وحرية اقتناعه.

ويتجسد المجال الثالث لتدخل الذكاء الاصطناعي في القضاء في دعم اتخاذ القرار القضائي في بعض القضايا ذات الطابع التقني أو المتكرر، وهي القضايا التي يغلب فيها الطابع المعياري أو الحسابي، مثل تقدير التعويض عن الأضرار الجسدية أو المادية، أو تحديد الغرامات في المخالفات ذات الطبيعة الموحدة. ففي هذا الإطار، تتيح الأنظمة الذكية معالجة معطيات كمية ونوعية مستمدة من عدد كبير من الأحكام السابقة، وربطها بمعايير موضوعية كدرجة الضرر، ونوع الخطأ، والظروف الملابسة، بما يسمح باقتراح تقديرات استرشادية تساعد القاضي على بناء قراره في إطار أكثر اتساقا وشفافية[4]. ولا يستهدف هذا التوظيف إحلال الخوارزمية محل القاضي، وإنما توفير قاعدة مرجعية منظمة تقلص التفاوت غير المبرر بين الأحكام المتشابهة.

وقد شهدت بعض الأنظمة القضائية المقارنة تطبيقات عملية في هذا المجال، من أبرزها التجربة الأمريكية في عدد من الولايات، حيث استخدمت أدوات تحليلية لدعم تقدير العقوبات أو الإفراج المشروط، مع التأكيد القضائي المتكرر على أن نتائج هذه الأدوات لا تملك أي قوة إلزامية، ولا تعفي القاضي من واجب التعليل الفردي للقرار[5]. وفي السياق الفرنسي، طرح نقاش

---

[1] - European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems and their Environment (Strasbourg: Council of Europe, 2018), 10–12.

[2] – محمد عبد اللطيف، رقمنة العدالة وتحليل الأحكام القضائية في مصر، مجلة مجلس الدولة، العدد 65 (القاهرة، 2021)، 45–52.

[3] - Ministry of Justice (UAE), Smart Justice System: Judicial Digital Transformation (Abu Dhabi: UAE Ministry of Justice, 2020), 18–22.

[4] -European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), Artificial Intelligence and Judicial Systems, CEPEJ Studies No. 26 (Strasbourg: Council of Europe, 2020), 39–43.

[5] -United States Supreme Court, State v. Loomis, 881 N.W.2d 749 (Wis. 2016), paras. 27–33.

فقهي ومؤسساتي واسع حول استعمال أدوات إحصائية لتحليل التعويضات المدنية، خصوصا في مجال المسؤولية الطبية وحوادث السير، وقد خلصت محكمة النقض الفرنسية إلى أن الاستعانة بمؤشرات رقمية أو قواعد بيانات لا تمس بحرية القاضي، ما دامت لا تتحول إلى معايير آمرة أو جداول إلزامية.[1]

وعلى المستوى العربي، عرفت بعض التجارب المحدودة محاولات لتوحيد معايير التعويض في نطاق استرشادي، كما هو الشأن في مصر، حيث استخدمت قواعد بيانات رقمية للأحكام الصادرة عن محكمة النقض في قضايا التعويض، بهدف مساعدة القضاة على الإحاطة بالاتجاهات العامة دون المساس بمبدأ التفريد القضائي. كما أشارت تقارير رسمية في دولة الإمارات إلى اعتماد أدوات رقمية لدعم تقدير بعض الجزاءات الإدارية والقضائية، في إطار مشروع العدالة الذكية، مع التأكيد الصريح على أن سلطة التقدير تظل محفوظة للقاضي.[2]

ويستفاد من هذه التطبيقات أن الذكاء الاصطناعي، حين يوظف في دعم اتخاذ القرار القضائي، يمكن أن يسهم في تعزيز الاتساق القضائي والتوقع المشروع للأحكام، دون أن يقوض مبدأ استقلال القاضي أو حرية اقتناعه. غير أن مشروعية هذا التوظيف تظل رهينة بجملة من الضوابط، في مقدمتها الطابع غير الإلزامي للمخرجات الخوارزمية، ووجوب تعليل القرار القضائي تعليلا شخصيا، ومنع أي انزلاق نحو تحويل التقديرات الإحصائية إلى قواعد ضمنية ملزمة، بما يحافظ على التوازن الدقيق بين النجاعة القضائية وضمانات المحاكمة العادلة.

ومن خلال استقراء هذه المجالات المختلفة، يتبين أن الذكاء الاصطناعي لا يغيّر من حيث الجوهر طبيعة الوظيفة القضائية، بقدر ما يعيد تنظيم شروط ممارستها، عبر تخفيف العبء الإداري والتنظيمي عن القاضي وتمكينه من التركيز على جوهر النزاع. كما يظهر أن القيمة المضافة للذكاء الاصطناعي تكمن أساسا في تحسين النجاعة القضائية على مستوى التدبير والتحليل والدعم التقني، لا على مستوى الفصل والحكم. غير أن هذا التوظيف، رغم ما يحمله من إمكانات، ينطوي في الوقت ذاته على مخاطر تأثير غير مباشر في القرار القضائي إذا لم يضبط بضوابط قانونية ومؤسساتية واضحة، وهو ما يجعل من الضروري الانتقال، في مرحلة لاحقة، إلى دراسة حدود هذا التدخل والضمانات الكفيلة بالحفاظ على استقلال القضاء وضمانات المحاكمة العادلة[3].

المطلب الثاني: النجاعة القضائية كغاية لتوظيف الذكاء الاصطناعي

لم يكن توظيف الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة القضائية وليد هاجس تقني محض، ولا نتيجة انبهار بالتطورات الرقمية في حد ذاتها، بل جاء استجابة لإشكالات بنيوية تعاني منها العدالة المعاصرة، وفي مقدمتها بطء الفصل في النزاعات، وتراكم القضايا، وارتفاع كلفة الزمن القضائي. وفي هذا السياق، برزت النجاعة القضائية كغاية مركزية تبرر اللجوء إلى الأدوات الذكية،

[1] -Cour de cassation (France), La motivation des décisions civiles, Rapport annuel 2018 (Paris: Cour de cassation, 2019), 98–102.

[2] -Ministry of Justice (UAE), Smart Justice System: Enhancing Judicial Decision-Making (Abu Dhabi: UAE Ministry of Justice, 2021), 24–27.

[3] - Mireille Delmas-Marty, Les forces imaginantes du droit (Paris: Seuil, 2004), 231–240.

باعتبارها مؤشرا على قدرة القضاء على أداء وظيفته في آجال معقولة وبجودة مقبولة، مع احترام الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة. وانطلاقا من ذلك، يهدف هذا المطلب إلى إبراز مفهوم النجاعة القضائية ومكانته داخل منظومة العدالة، وتحليل مدى إسهام الذكاء الاصطناعي في تحقيقها، ليس بوصفه غاية مستقلة، وإنما كوسيلة وظيفية لتحسين أداء القضاء وترشيد اشتغاله، تمهيدا لمناقشة الإشكالات التي يثيرها هذا التوظيف وحدوده في مرحلة لاحقة.

الفقرة الأولى: مفهوم النجاعة القضائية ومؤشراتها

تعد النجاعة القضائية من المفاهيم التي لم تعرف حضورا صريحا في التصور الكلاسيكي للعدالة، إذ كان الاهتمام الفقهي والقانوني موجّها أساسا إلى مشروعية الأحكام وعدالتها، أكثر من توجيهه إلى شروط إنتاجها ووتيرة صدورها. غير أن التحولات العميقة التي عرفتها الأنظمة القضائية المعاصرة، تحت تأثير تضخم المنازعات وتعقّد العلاقات القانونية وارتفاع كلفة الزمن القضائي، أدت إلى بروز النجاعة القضائية كمفهوم مستقل نسبيا في تحليل أداء مرفق العدالة، وكمعيار لتقييم فعاليته في الاستجابة لحاجيات المجتمع. وقد ارتبط هذا المفهوم، في نشأته وتطوره، بتأثير المقاربات الإدارية والاقتصادية على العدالة، حيث لم يعد ينظر إلى القضاء فقط باعتباره سلطة للفصل في النزاعات، بل كذلك مرفقا عموميا مطالبا بتحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس، دون الإخلال بوظيفته الحقوقية.[1]

وفي هذا الإطار، يقصد بالنجاعة القضائية قدرة النظام القضائي على تحقيق توازن دقيق بين متطلبات السرعة في الفصل في القضايا، وجودة الأحكام الصادرة، واحترام ضمانات المحاكمة العادلة. مما يقصد منها، في مدلولها القانوني الوظيفي، قدرة المرفق القضائي على تحقيق فعالية حقيقية في الأداء القضائي، بما يضمن مردودية معقولة للعمل القضائي دون الإخلال بوظيفته الحقوقية. فهي لا تختزل في مجرد تسريع الفصل في القضايا أو الرفع العددي لوتيرة الإنتاج القضائي، وإنما تقوم على تبسيط المساطر القانونية وترشيدها، وضمان حسن تدبير الزمن القضائي، بما يسمح بالبت في النزاعات داخل آجال معقولة، مع تمكين المتقاضين من أحكام قضائية تتسم بالجودة من حيث التعليل والاتساق، وقابلة للتنفيذ العملي في أقصر الآجال الممكنة. ومن ثم، تشكل النجاعة القضائية مفهوما مركبا يجمع بين البعد الزمني، والبعد التنظيمي، والبعد الوظيفي، إذ تفترض توازنا دقيقا بين سرعة الإجراءات، وجودة القرار القضائي، وفعالية التنفيذ. وفي هذا الإطار، لا تتحقق النجاعة القضائية إلا إذا أفضت العملية القضائية برمتها إلى عدالة ناجزة وفعالة، يكون فيها الحكم القضائي أداة حقيقية لحماية الحقوق وحسم النزاعات، لا مجرد قرار شكلي يفتقر إلى الأثر العملي، وهو ما يجعلها معيارا أساسيا لتقييم أداء القضاء ومشروعية إصلاحاته في السياق المعاصر[2].

فالنجاعة لا تختزل في تقليص آجال البت أو الرفع العددي لمردودية المحاكم، بل تفترض أن يتم ذلك في إطار يحافظ على جودة التعليل القضائي، واستقلال القاضي، وحقوق الدفاع[3]. وقد أكدت اللجنة الأوروبية لنجاعة العدالة أن العدالة البطيئة تمثل

[1] - François Ost, Le temps du droit (Paris: Odile Jacob, 1999), 41–45.

[2] -ياسين الحريضي، الإدارة بين رهان الاستقلالية ومطلب رفع النجاعة، مجلة استشراف للدراسات والأبحاث القانونية، العدد الأول، ماي 2018، ص. 202.

[3] .-CEPEJ, Measuring the Quality of Justice, Council of Europe, Strasbourg, 2016, pp. 9–11

شكلا من أشكال إنكار العدالة، لكنها شددت في المقابل على أن السرعة المفرطة، إذا جاءت على حساب الضمانات، قد تفرغ العدالة من مضمونها، وهو ما يجعل النجاعة القضائية مفهوما وظيفيا لا تقنيا صرفا.[1]

وتتجسد النجاعة القضائية، على المستوى العملي، من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تسمح بتقييم أداء القضاء بصورة أكثر موضوعية. ويأتي في مقدمة هذه المؤشرات عامل الزمن القضائي، الذي يشمل مدة البت في القضايا بمختلف درجات التقاضي، ومدى احترام الآجال الإجرائية، وهو مؤشر يعكس قدرة المحاكم على استيعاب حجم القضايا المعروضة عليها[2]. كما تبرز نسبة القضايا الرائجة كمؤشر دال على مدى التوازن بين تدفق الملفات والقدرة الفعلية للجهاز القضائي على معالجتها، وهو ما يرتبط مباشرة بمسألة التنظيم القضائي وتوزيع الموارد البشرية.

ولا تقتصر مؤشرات النجاعة القضائية على البعد الزمني، بل تمتد إلى البعد الاقتصادي، حيث تعد كلفة الدعوى معيارا أساسيا لقياس فعالية العدالة، سواء بالنسبة للإدارة القضائية أو للمتقاضين. فالعدالة البطيئة أو المعقدة تنتج أعباء مالية مباشرة وغير مباشرة، تمس ثقة الأفراد في القضاء وتحد من ولوجهم إليه[3]. وإلى جانب ذلك، يشكل انتظام العمل القضائي وجودة الأحكام الصادرة عناصر نوعية لا غنى عنها في تقييم النجاعة، إذ لا يمكن الحديث عن قضاء ناجع في ظل أحكام ضعيفة التعليل أو متذبذبة في اتجاهاتها.

ويبرز في هذا السياق مؤشر قابلية الأحكام للتنفيذ بوصفه معيارا حاسما للنجاعة القضائية، لأن الحكم الذي لا ينفذ يظل فاقدا لفعاليته العملية مهما بلغت سرعة صدوره. وقد نبه الفقه المغربي إلى أن أزمة النجاعة لا تتوقف عند مرحلة إصدار الحكم، بل تمتد إلى مرحلة التنفيذ، التي تمثل الامتحان الحقيقي لنجاعة القضاء وفعاليته الاجتماعية.[4]

ومن خلال هذا التصور المركب، يتضح أن النجاعة القضائية ليست مفهوما إداريا محضا، بل مفهوما قانونيا وظيفيا يجمع بين البعد الزمني، والتنظيمي، والاقتصادي، والحقوقي. وهو ما يجعل تحقيقها رهينا بإصلاحات شاملة تمس بنية القضاء وآليات اشتغاله، دون المساس بجوهر الوظيفة القضائية. وفي هذا الإطار، يطرح توظيف الذكاء الاصطناعي نفسه كأحد الأدوات الممكنة لتعزيز النجاعة القضائية، بالنظر إلى قدرته على معالجة الكم الهائل من القضايا والمعطيات وتحسين تنظيم العمل القضائي، غير أن هذا التوظيف يظل مشروطا بالحفاظ على التوازن بين الفعالية والضمانات، حتى لا تتحول النجاعة من وسيلة لتحسين العدالة إلى غاية تقنية تضعف بعدها الحقوقي[5].

---

[1] - European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), Measuring the Quality of Justice (Strasbourg: Council of Europe, 2016), 9–12.

[2] - CEPEJ, Checklist on Judicial Efficiency and Quality of Justice (Strasbourg: Council of Europe, 2018), 5–7.

[3] - Antoine Garapon, La justice digitale (Paris: Presses Universitaires de France, 2018), 61–64.

[4] -CEPEJ, Measuring the Quality of Justice, Council of Europe, Strasbourg, 2016, pp. 9–10.

[5] -Antoine Garapon, La justice digitale, Presses Universitaires de France, Paris, 2018, pp. 61–68.

الفقرة الثانية: مساهمة الذكاء الاصطناعي في تعزيز النجاعة القضائية

يساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز النجاعة القضائية، في المقام الأول، من خلال تقليص الزمن القضائي وتحسين تدبيره، وذلك عبر أتمتة عدد من الإجراءات الشكلية والتنظيمية التي تستغرق، في صورتها التقليدية، وقتا وجهدا كبيرين داخل المحاكم. فاعتماد الأنظمة الذكية في تسجيل القضايا، وفرزها وفق معايير موضوعية، وتتبع مسارها الإجرائي، وضبط آجالها، يسمح بتسريع معالجة الملفات والحد من مظاهر البطء غير المبرر، دون أن يمتد هذا التسريع إلى جوهر الفصل في النزاع أو إلى سلطة القاضي في التقدير والحكم[1]. ويعد تدبير الزمن القضائي (gestion du temps judiciaire) أحد المحاور الأساسية لإصلاح العدالة، بالنظر إلى ما يشكله بطء المساطر من مساس فعلي بحق المتقاضين في محاكمة داخل أجل معقول.

وقد أبرزت تقارير المجلس الأوروبي لفعالية العدالة (CEPEJ) أن تحسين إدارة تدفق القضايا وتحديد آجال إجرائية واضحة يشكلان من أهم مؤشرات النجاعة القضائية، وأن الأدوات الرقمية المتقدمة، بما فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي، تتيح للمحاكم إمكانات عملية لرصد أسباب التأخير، وتحليل أنماط التأجيل، وإعادة توزيع الموارد القضائية بشكل أكثر توازنا[2]. وفي هذا السياق، أظهرت التجربة الفرنسية في بعض المحاكم الكبرى أن اعتماد أدوات رقمية لتحليل جداول الجلسات وتتبع آجال القضايا أسهم في تقليص متوسط مدة الفصل في النزاعات المدنية، مع التأكيد المؤسساتي على أن هذه الأدوات تظل ذات وظيفة تنظيمية لا تقريرية.[3]

وعلى المستوى العربي، شهدت بعض التجارب خطوات ملموسة في هذا الاتجاه، كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أدمجت تقنيات ذكية ضمن مشروع "العدالة الذكية" لتدبير مواعيد الجلسات وتتبع القضايا إلكترونيا، مما مكّن من تقليص آجال البت في بعض الدعاوى البسيطة، وتحسين ولوج المتقاضين إلى الخدمات القضائية[4]. كما عرفت مصر، في إطار رقمنة المحاكم الاقتصادية ومجلس الدولة، تطوير نظم معلوماتية متقدمة لتسجيل الدعاوى وتتبعها، أسهمت في تحسين تدبير الزمن القضائي، وإن ظلت في نطاق الدعم الإداري دون المساس بوظيفة القاضي.[5]

- European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems, Council of Europe, Strasbourg, 2018, pp. 7–12.

[1] -European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), Time Management Checklist: A Tool for Judicial Systems (Strasbourg: Council of Europe, 2015), 5–9.

[2] -CEPEJ, Managing the Flow of Cases: A Handbook for Judicial Systems (Strasbourg: Council of Europe, 2017), 21–27.

[3] -Conseil d'État (France), Intelligence artificielle et action publique, Étude annuelle (Paris: La Documentation française, 2018), 203–206.

[4] -Ministry of Justice (UAE), Smart Justice System: Judicial Digital Transformation (Abu Dhabi: UAE Ministry of Justice, 2020), 14–18.

[5] – محمد عبد اللطيف، رقمنة العدالة وتحديث المرفق القضائي، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة القاهرة، 2019، 112–118.

وتفضي هذه التطبيقات العملية إلى نتيجة مفادها أن الذكاء الاصطناعي، حين يوظف في مجال أتمتة الإجراءات وتنظيم الزمن القضائي، يمكن أن يشكل رافعة حقيقية لتحقيق النجاعة القضائية، شريطة أن ينظر إليه كأداة مساعدة لتحديث المرفق القضائي، لا كوسيلة لتسريع العدالة على حساب جودتها أو ضماناتها الأساسية.

وإلى جانب أثره المباشر على تقليص الزمن القضائي، يساهم الذكاء الاصطناعي بشكل ملحوظ في تخفيف العبء الإداري والتنظيمي عن القضاة، من خلال توليه عددا من المهام المساندة التي كانت تستنزف جزءا كبيرا من الجهد القضائي دون أن ترتبط بجوهر الوظيفة القضائية. ويتعلق الأمر، على الخصوص، بإعداد جداول الجلسات، وتتبع المسار الإجرائي للقضايا، ورصد حالات التأجيل وأسبابها، وتحليل المعطيات الإحصائية المرتبطة بتدفق الملفات ومردودية الدوائر القضائية. ويتيح هذا التوظيف إعادة تنظيم العمل داخل المحاكم على أساس أكثر عقلانية، بما يسمح بفصل أوضح بين المهام الإدارية والتقنية من جهة، والمهام القضائية الصرفة من جهة أخرى.[1]

وقد أبرزت تقارير المجلس الأوروبي لفعالية العدالة (CEPEJ) أن الأعباء غير القضائية الملقاة على عاتق القضاة تشكل أحد العوائق الأساسية أمام تحسين جودة العدالة، وأن اعتماد أدوات رقمية ذكية لتدبير هذه الأعباء يساهم في تمكين القاضي من تخصيص وقت أكبر لدراسة الوقائع، وتكييفها قانونيا، وتعليل الأحكام تعليلا معمقا[2]. وفي هذا السياق، أظهرت التجربة الألمانية اعتماد نظم معلوماتية متقدمة داخل بعض المحاكم لتجميع المعطيات الإحصائية وتحليلها تلقائيا، مما مكّن القضاة من الاطلاع السريع على مؤشرات الأداء القضائي دون الانخراط المباشر في عمليات إدارية معقدة.[3]

وعلى المستوى الفرنسي، أكدت وزارة العدل، في إطار مشاريع تحديث العدالة، أن الهدف من إدماج الأدوات الذكية داخل المحاكم لا يتمثل في تسريع الإنتاج القضائي كميا، بل في تحسين شروط ممارسة الوظيفة القضائية، عبر تقليص الوقت المخصص للأعمال الكتابية والتنظيمية، وتعزيز الدعم التحليلي للقضاة[4]. كما شدد مجلس الدولة الفرنسي على أن الذكاء الاصطناعي، في هذا السياق، ينبغي أن يفهم باعتباره أداة للمساعدة على اتخاذ القرار(outil d'aide à la décision) ، لا وسيلة لاتخاذ القرار ذاته.

وفي السياق العربي، شهدت بعض الأنظمة القضائية خطوات مماثلة، كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث جرى اعتماد أنظمة ذكية لتدبير جداول القضاة وتتبع القضايا وتحليل المؤشرات الإحصائية داخل المحاكم، وهو ما أسهم في

[1] - European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), Time Management Checklist: A Tool for Judicial Systems (Strasbourg: Council of Europe, 2015), 12–15.

[2] - CEPEJ, Managing Judicial Time (Strasbourg: Council of Europe, 2016), 9–13.

[3] - Federal Ministry of Justice (Germany), Digitalisation of Justice: Supporting Judicial Work (Berlin, 2019), 18–22.

[4] - Conseil d'État (France), Intelligence artificielle et action publique, Étude annuelle (Paris: La Documentation française, 2018), 198–202.

تخفيف العبء الإداري وتحسين توزيع الجهد القضائي، مع الإبقاء الصريح على مركزية القاضي في إصدار الحكم وتعليله[1]. كما أشارت دراسات أكاديمية مصرية إلى أن رقمنة الوظائف المساندة داخل المحاكم تمثل مدخلا أساسيا لتحسين جودة الأحكام، أكثر من مجرد تسريع الفصل فيها.

وتفضي هذه التطبيقات إلى نتيجة مفادها أن الذكاء الاصطناعي، متى وظّف في إطار دعم الوظيفة القضائية لا استبدالها، يمكن أن يشكل رافعة حقيقية لتحسين جودة العدالة، عبر تحرير القاضي من الأعباء الإدارية وتمكينه من التركيز على جوهر مهمته القضائية. وهو ما ينسجم مع التصور الذي يتبناه مجلس أوروبا بشأن "عدالة مدعومة بالتكنولوجيا" (justice augmentée par la technologie)، في مقابل رفض نموذج "العدالة المؤتمتة" التي من شأنها تقويض البعد الإنساني للقرار القضائي وضماناته الأساسية[2].

كما يسهم الذكاء الاصطناعي في ترشيد الموارد القضائية من خلال تحسين توزيع القضايا بين المحاكم أو الدوائر القضائية، والحد من التفاوت غير المبرر في عبء العمل، وهو تفاوت يشكل في كثير من الأنظمة القضائية أحد الأسباب البنيوية لاختلال النجاعة القضائية. فاعتماد أدوات ذكية لمعالجة المعطيات القضائية المرتبطة بعدد القضايا، وطبيعتها، ودرجة تعقيدها، والمدة المتوقعة لمعالجتها، يتيح للإدارة القضائية تكوين صورة دقيقة ومحدثة عن الخريطة القضائية الفعلية، بما يسمح باتخاذ قرارات تنظيمية أكثر موضوعية في ما يتعلق بإعادة توزيع الملفات أو تدعيم بعض المحاكم بالموارد البشرية واللوجستية اللازمة[3]. ويفضي هذا التوظيف إلى عقلنة استعمال الموارد القضائية، بدل الاكتفاء بمعايير شكلية أو تقديرات جزئية غالبا ما تعمق التفاوت بدل معالجته.

وقد أبرزت تقارير المجلس الأوروبي لفعالية العدالة (CEPEJ) أن سوء توزيع عبء العمل بين القضاة والمحاكم يمثل أحد أهم العوائق أمام تحقيق عدالة ناجعة، وأن اعتماد نظم معلوماتية ذكية لتحليل تدفق القضايا يشكل أداة فعالة لمعالجة هذا الخلل، شريطة أن تستعمل هذه النظم كوسائل دعم لاتخاذ القرار الإداري، لا كآليات آلية تفرض نتائج مسبقة[4]. وفي هذا السياق، أظهرت التجربة الهولندية، من خلال مشروعKEI ، كيف يمكن لتحليل المعطيات القضائية بشكل ذكي أن يسهم في توجيه القضايا إلى المسارات الإجرائية المناسبة وتخفيف الضغط عن بعض المحاكم، مع الحفاظ على وحدة التنظيم القضائي.[5]

---

[1] - Ministry of Justice (UAE), Smart Justice System: Enhancing Judicial Performance (Abu Dhabi: UAE Ministry of Justice, 2021), 20–25.

[2] -CEPEJ, European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems and their Environment (Strasbourg: Council of Europe, 2018), 7–9.

[3] -European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), Managing the Flow of Cases: A Handbook for Judicial Systems (Strasbourg: Council of Europe, 2017), 28–32.

[4] -CEPEJ, Measuring the Quality of Justice (Strasbourg: Council of Europe, 2016), 15–18.

[5] - Netherlands Council for the Judiciary, KEI Programme: Innovation and Quality of Justice (The Hague, 2018), 22–26.

وعلى المستوى الفرنسي، مكّنت الأدوات الرقمية المعتمدة في بعض المحاكم من تحليل مؤشرات الأداء القضائي، وتحديد مواطن الاختلال في توزيع القضايا بين الدوائر، وهو ما سمح بإعادة تنظيم الجداول القضائية وتدعيم بعض الأقسام التي تعرف ضغطا مفرطا، في إطار مقاربة تروم تحسين المردودية دون المساس باستقلال القضاة[1]. أما في السياق العربي، فقد أشارت تقارير رسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اعتماد أنظمة ذكية لتحليل عبء العمل القضائي على مستوى المحاكم، واستعمال نتائجها في توجيه السياسات التنظيمية وتوزيع الموارد البشرية، بما أسهم في تحسين أداء الجهاز القضائي وتقليص الفوارق بين المحاكم.[2]

وتفضي هذه التطبيقات العملية إلى نتيجة مفادها أن الذكاء الاصطناعي، حين يوظف في ترشيد الموارد القضائية، لا يقتصر أثره على تحسين المردودية العددية، بل يسهم في إرساء تنظيم أكثر عدالة وتوازنا للعمل القضائي. غير أن نجاعة هذا التوظيف تظل رهينة بضمان شفافية المعايير المعتمدة، وخضوع القرارات التنظيمية المستندة إلى المعالجة الخوارزمية لرقابة بشرية ومؤسساتية، تفاديا لتحول ترشيد الموارد إلى أداة ضغط غير مباشر على القضاة أو إلى مساس بمبدأ استقلال القضاء.

ومن الزاوية الاقتصادية، ينظر إلى الذكاء الاصطناعي في القضاء باعتباره أداة محتملة لترشيد كلفة العدالة وتحسين مردوديتها، سواء بالنسبة للإدارة القضائية أو بالنسبة للمتقاضين. ذلك أن العدالة لا تمثل فقط خدمة عمومية ذات بعد حقوقي، بل تشكل أيضا مرفقا يستهلك موارد بشرية ومالية وزمنية كبيرة، مما يجعل مسألة الكلفة عنصرا أساسيا في تقييم أدائها. وفي هذا السياق، يسهم توظيف الأدوات الذكية في تقليص الكلفة المباشرة للتقاضي، من خلال خفض عدد الجلسات غير المنتجة، وتسريع البت في القضايا، والحد من الأخطاء الإجرائية التي تؤدي إلى الطعون أو الإرجاع، بما ينعكس إيجابا على النفقات المرتبطة بتسيير المحاكم.[3]

كما يفضي تقليص الزمن القضائي، بفضل الأتمتة الذكية للإجراءات والتنظيم المحكم لتدفق القضايا، إلى خفض الكلفة غير المباشرة التي يتحملها المتقاضون، والمتمثلة في أتعاب المحامين، ومصاريف التنقل، وضياع الوقت، وتعطيل الأنشطة الاقتصادية. وقد أبرزت الدراسات الاقتصادية للقضاء أن طول أمد النزاع يشكل في حد ذاته عبئا اقتصاديا، سواء على الأطراف أو على الاقتصاد الوطني، لما يسببه من عدم يقين قانوني وتعطيل للاستثمارات[4]. ومن ثم، فإن تحسين النجاعة القضائية بواسطة الذكاء

[1] - Conseil d'État (France), Intelligence artificielle et action publique, Étude annuelle (Paris: La Documentation française, 2018), 207–210.

[2] - Ministry of Justice (UAE), Smart Justice System: Judicial Performance Indicators (Abu Dhabi: UAE Ministry of Justice, 2021), 30–34.

[3] -European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), Measuring the Quality of Justice (Strasbourg: Council of Europe, 2016), 19–23.

[4] -Richard A. Posner, Economic Analysis of Law, 9th ed. (New York: Wolters Kluwer, 2014), 773–776.

الاصطناعي يمكن أن يسهم في تعزيز الثقة في العدالة وتقوية مناخ الأعمال، دون أن يعني ذلك اختزال العدالة في منطق الربحية أو الإنتاجية.

وقد أكدت تقارير المجلس الأوروبي لفعالية العدالة (CEPEJ) أن النجاعة القضائية ترتبط ارتباطا وثيقا بالبعد الاقتصادي للعدالة، وأن تقييم أداء المحاكم لا يمكن أن يقتصر على عدد القضايا المفصول فيها، بل يجب أن يشمل تحليل كلفة الزمن والإجراءات والموارد المستعملة[1]، كما شددت هذه التقارير على أن أي إصلاح يروم تحسين أداء القضاء ينبغي أن يسعى إلى تحقيق توازن دقيق بين تقليص الكلفة وتحسين الجودة، تفاديا لتحول النجاعة إلى معيار حسابي صرف يفضي إلى المساس بضمانات المحاكمة العادلة.

وعلى المستوى المقارن، أبرزت دراسات البنك الدولي أن إدماج التكنولوجيا الرقمية، بما فيها الأدوات الذكية، في إدارة العدالة يمكن أن يؤدي إلى تخفيض ملموس في كلفة التقاضي، خاصة في القضايا البسيطة والمتكررة، شريطة أن يتم ذلك في إطار مؤسسي واضح يضمن الشفافية والمساءلة. وفي السياق العربي، أظهرت تقارير رسمية صادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة أن اعتماد أنظمة ذكية في تدبير الإجراءات القضائية ساهم في تقليص كلفة الخدمات القضائية وتحسين فعاليتها، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على البعد الحقوقي للعدالة.[2]

وتفضي هذه المعطيات إلى نتيجة مفادها أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يشكل رافعة اقتصادية لتحسين أداء القضاء، متى استعمل كأداة لترشيد الموارد وتقليص الكلفة الزمنية والإجرائية، دون أن يتحول إلى وسيلة لإفراغ العدالة من بعدها الإنساني والحقوقي.

ومن خلال ما سبق، يتبين أن الذكاء الاصطناعي يتيح إمكانات حقيقية لتعزيز النجاعة القضائية، من خلال تحديث آليات تدبير القضايا، وترشيد تنظيم العمل القضائي، وتخفيف الأعباء الإدارية عن القضاة، بما يمكنهم من التركيز على جوهر وظيفتهم المتمثل في الفصل في النزاعات وتعليل الأحكام. ويظهر هذا التوظيف، في حدوده الوظيفية، كعامل دعم للعدالة لا كبديل عن القاضي، إذ يظل أثره من حيث المبدأ محصورا في الجوانب التنظيمية والتحليلية التي لا تمس بحرية الاقتناع القضائي ولا بجوهر القرار القضائي. غير أن هذه الإمكانات، على ما تنطوي عليه من وعود بالفعالية وتحسين الأداء، لا يمكن فصلها عن المخاطر الكامنة في أي انتقال غير مضبوط نحو الأتمتة، مما يجعل مساهمة الذكاء الاصطناعي رهينة بإطار قانوني ومؤسساتي صارم يحدد مجالات تدخله، ويضمن خضوعه للرقابة البشرية، ويحول دون تحوله إلى غاية تقنية مستقلة عن القيم المؤطرة للعدالة. وهو ما يفرض، منطقيا، الانتقال إلى دراسة حدود توظيف الذكاء الاصطناعي وآثاره المحتملة على الضمانات القضائية، باعتبارها الوجه الآخر، واللازم، لأي نقاش جاد حول النجاعة القضائية في العصر الرقمي.

[1] -CEPEJ, Efficiency and Quality of Justice (Strasbourg: Council of Europe, 2014), 11–14.

[2] -Ministry of Justice (UAE), Judicial Digital Transformation and Cost Efficiency (Abu Dhabi: UAE Ministry of Justice, 2020), 16–20.

المحور الثاني: حدود توظيف الذكاء الاصطناعي في تحقيق النجاعة القضائية وآثاره على الضمانات القضائية

إذا كان الذكاء الاصطناعي قد أبان، كما سلف بيانه، عن إمكانات فعلية في تعزيز النجاعة القضائية وتحسين أداء مرفق العدالة، فإن هذا التوظيف لا يخلو، في المقابل، من إشكالات قانونية وحقوقية عميقة تفرض مقاربة حذرة ومتوازنة. ذلك أن إدماج أدوات ذكية في العمل القضائي لا يقتصر أثره على الجوانب التنظيمية أو الزمنية، بل يمتد، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى صميم الوظيفة القضائية وإلى الضمانات الأساسية التي تحكم سير العدالة. وقد نبهت التقارير الصادرة عن مجلس أوروبا إلى أن البحث عن النجاعة، متى تحوّل إلى غاية تقنية مستقلة، قد يؤدي إلى إضعاف استقلال القاضي، أو المساس بحقوق الدفاع، أو تقليص شفافية القرار القضائي، وهو ما يتعارض مع جوهر المحاكمة العادلة كما كرسته المواثيق الدولية والاجتهادات القضائية الأوروبية.

وفي هذا السياق، يطرح توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء إشكالات متعددة، تتعلق على الخصوص بحدود الاعتماد على الخوارزميات في دعم القرار القضائي، وبمخاطر التحيّز الخوارزمي، وبمدى قابلية القرارات المدعومة تقنيا للفهم والمساءلة والطعن. كما تثير هذه التقنيات تساؤلات جدية حول احترام مبدأ استقلال القاضي، وضمان حق المتقاضين في محاكمة عادلة وشفافة، وحقهم في معرفة الأسس التي بني عليها القرار القضائي. وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في اجتهادها المستقر، أن أي آلية إجرائية أو تنظيمية، مهما بلغت نجاعتها، لا يمكن أن تقبل إذا أفضت إلى تقويض حقوق الدفاع أو إلى المساس بجوهر الحق في المحاكمة العادلة.

وانطلاقا من ذلك، يهدف هذا المبحث إلى تحليل حدود توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء، ليس من منظور تقني، بل من زاوية قانونية حقوقية، تروم الكشف عن التوتر القائم بين متطلبات النجاعة القضائية من جهة، وضمانات العدالة واستقلال القضاء من جهة أخرى. وهو ما يقتضي الوقوف، في الفقرات اللاحقة، عند أبرز المخاطر التي قد تنجم عن الاستعمال غير المنضبط للذكاء الاصطناعي، ثم بحث الضمانات القانونية والمؤسساتية الكفيلة بإدماجه في المنظومة القضائية دون الإخلال بأسس العدالة.

المطلب الأول: القيود القانونية والوظيفية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي

إن إدماج الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي لا يطرح فقط مسألة النجاعة وتحسين الأداء، بل يستدعي، في المقابل، مساءلة قانونية عميقة حول الحدود الوظيفية التي ينبغي أن تؤطر هذا التوظيف. فالقضاء، بخلاف باقي المرافق العمومية، لا ينهض بوظيفة إدارية قابلة للقياس الكمي فحسب، وإنما يؤدي وظيفة سيادية تتأسس على الاستقلال، والحياد، وضمان الحقوق والحريات، وهو ما يجعل أي تحول تقني يمس طرق اشتغاله محاطا بتحفظات خاصة[1]. وقد نبهت الهيئات الأوروبية إلى أن البحث

[1] - European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), Measuring the Quality of Justice, Council of Europe, Strasbourg, 2016, pp. 9–11.

عن النجاعة القضائية، متى تحوّل إلى غاية تقنية مستقلة، قد يؤدي إلى إعادة تعريف غير معلنة للوظيفة القضائية، عبر نقل جزء من عملية التقدير من القاضي إلى أدوات خوارزمية لا تخضع بالضرورة لمنطق التعليل القضائي.[1]

وتبرز هذه الإشكالية بوضوح في التجارب المقارنة، خصوصا في السياق الأوروبي، حيث أظهر إدماج أدوات تحليل البيانات القضائية أن الخطر لا يكمن في فرض حلول آلية ملزمة، وإنما في ما يسمى بالتأثير المعرفي للخوارزميات، أي ميل القاضي، بحكم ضغط العمل أو الثقة في التقنية، إلى تبني الاقتراحات الصادرة عن الأنظمة الذكية باعتبارها حلولا محايدة أو موضوعية[2]. وقد أثير هذا النقاش بشكل واضح في فرنسا عند تطوير أدوات تحليل الاجتهاد القضائي، حيث شدد الفقه والقضاء على ضرورة الحفاظ على الطابع غير الملزم لهذه الأدوات، حتى لا تتحول إلى مرجع معياري يحد من حرية القاضي في التقدير.[3]

ومن جهة أخرى، تطرح مسألة الشفافية كقيد جوهري على توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء، ذلك أن العديد من الأنظمة الخوارزمية المعتمدة تقوم على نماذج يصعب تفسير منطق اشتغالها، وهو ما يتعارض مع متطلبات تعليل الأحكام وحق المتقاضين في فهم الأسس التي بني عليها القرار القضائي. وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في اجتهادها المستقر، أن الحق في محاكمة عادلة لا يقتصر على الفصل في النزاع داخل أجل معقول، بل يشمل كذلك وضوح المسطرة وقابلية القرار للفهم والمراقبة[4]. ومن ثم، فإن أي اعتماد غير مضبوط على أنظمة ذكية غير قابلة للتفسير قد يؤدي إلى إضعاف هذه الضمانات، حتى وإن تحقق قدر من السرعة أو النجاعة الإجرائية.

وانطلاقا من هذه المعطيات، يتبين أن توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي يظل محكوما بجملة من القيود القانونية والوظيفية التي تهدف إلى إدماجه في إطار يحترم خصوصية القضاء ووظيفته الدستورية. فالنجاعة القضائية، وإن كانت هدفا مشروعا، لا يمكن أن تتحقق عبر المساس باستقلال القاضي أو عبر تقويض متطلبات الشفافية والتعليل، وهو ما يجعل من دراسة هذه الحدود مدخلا أساسيا لفهم شروط استعمال الذكاء الاصطناعي في القضاء استعمالا متوازنا ومسؤولا[5].

الفقرة الأولى: خطر المساس باستقلال القاضي في ظل الاعتماد المتزايد على الخوارزميات القضائية

يعد مبدأ استقلال القاضي من الركائز الأساسية التي يقوم عليها القضاء في الأنظمة القانونية الديمقراطية، وهو مبدأ لا يقتصر مضمونه على حظر التدخلات الخارجية الصريحة في العمل القضائي، بل يمتد ليشمل كل تأثير غير مباشر قد يحد من حرية القاضي في تكوين اقتناعه والفصل في النزاعات المعروضة عليه. وفي هذا السياق، يثير توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل

[1] - CEPEJ, European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems, Council of Europe, Strasbourg, 2018, pp. 7–9.

[2] -Antoine Garapon, La justice digitale, Presses Universitaires de France, Paris, 2018, pp. 61–65.

[3] - Conseil constitutionnel (France), Décision n° 2019-778 DC du 21 mars 2019, cons. 57–59.

[4] -European Court of Human Rights, H. v. France, Judgment of 24 October 1989, pp 58–60.

[5] - CEPEJ, European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems, Op.Cit ، pp. 10–12.

القضائي إشكالا دقيقا يتمثل في خطر المساس بهذا الاستقلال، ليس من خلال فرض قرارات آلية ملزمة، وإنما عبر ما يمكن تسميته بالتأثير الخوارزمي غير المباشر على القاضي[1]. فاعتماد أنظمة ذكية لتقديم اقتراحات أو تحليلات استرشادية، خاصة في سياق ضغط العمل وتراكم القضايا، قد يؤدي عمليا إلى تضييق هامش الاجتهاد القضائي، أو إلى إضفاء نوع من السلطة المعنوية على مخرجات الخوارزمية، بما يحولها تدريجيا إلى مرجع فعلي في اتخاذ القرار.

وقد كشفت التجارب المقارنة، لاسيما في أوروبا، عن حساسية هذه الإشكالية. ففي فرنسا، وعلى الرغم من التطور الكبير الذي عرفته رقمنة العدالة، حرص المشرّع والسلطات القضائية على التأكيد على الطابع غير الإلزامي للأدوات الخوارزمية المستعملة في تحليل المعطيات القضائية أو في تنظيم العمل القضائي. ويظهر ذلك بوضوح في النقاش الذي رافق استعمال أدوات تحليل الاجتهاد القضائي، حيث أثيرت مخاوف حقيقية من أن يؤدي اللجوء المكثف إلى الإحصائيات القضائية والتوقعات الخوارزمية إلى توحيد غير مبرر للأحكام، وإلى تقليص مبدأ التفريد القضائي الذي يفرض مراعاة خصوصيات كل قضية[2]. وقد تدخل المجلس الدستوري الفرنسي للتنبيه إلى أن أي أداة تقنية، مهما كانت أهدافها مشروعة، لا يمكن أن تفضي إلى المساس باستقلال القاضي أو إلى تحويل عمله إلى مجرد تنفيذ لتوجيهات تقنية.[3]

وتتجلى هذه المخاطر بشكل أوضح في بعض التطبيقات العملية، مثل الأنظمة التي تستخدم لتقدير التعويضات أو لتصنيف القضايا بحسب درجة تعقيدها أو احتمال مآلها. فرغم أن هذه الأدوات قد تساهم في تحسين النجاعة وتوحيد المعايير، إلا أنها قد تؤدي، في المقابل، إلى خلق ضغط غير معلن على القاضي للامتثال لما تقترحه الخوارزمية، خاصة عندما تقدّم هذه المقترحات في شكل "حلول مثالية" مستندة إلى تحليل بيانات ضخمة. وقد حذّرت دراسات مقارنة من أن هذا النوع من الاعتماد قد يفضي إلى ما يشبه "القضاء الموجّه تقنيا"، حيث تفرغ السلطة التقديرية للقاضي من مضمونها لصالح منطق إحصائي أو احتمالي لا يستوعب دائما تعقيد الوقائع الإنسانية للنزاع.[4]

وعلى المستوى القضائي، أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في اجتهادها المستقر أن استقلال القاضي يشمل حمايته من كل آلية تنظيمية أو تقنية قد تؤثر، ولو بشكل غير مباشر، في حريته في تكوين قناعته. فقد شددت المحكمة على أن ضمان المحاكمة العادلة لا يتحقق فقط بغياب التدخلات الخارجية، بل يقتضي كذلك أن يبقى القاضي سيد قراره، مسؤولا عنه، وقادرا على تعليله بصورة مفهومة وقابلة للمراقبة[5]. ويكتسي هذا المبدأ أهمية خاصة في سياق الذكاء الاصطناعي، حيث يصعب في

[1] - European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems, Council of Europe, Strasbourg, 2018, pp. 12–14.

[2] - Antoine Garapon, La justice digitale, Presses Universitaires de France, Paris, 2018, pp. 61–66.

[3] - Conseil constitutionnel (France), Décision n° 2019-778 DC du 21 mars 2019, cons. 57–59.

[4] - Council of Europe, Artificial Intelligence and Judicial Systems, CEPEJ Studies No. 26, Strasbourg, 2020, pp. 21–25.

[5] - European Court of Human Rights, Campbell and Fell v. the United Kingdom, Judgment of 28 June 1984, p.78.

كثير من الأحيان تحديد مصدر القرار أو تحليل المنطق الداخلي للخوارزمية، مما قد يؤدي إلى تمييع المسؤولية القضائية وإضعاف مبدأ المساءلة.

إذا كان خطر المساس باستقلال القاضي يمثل أحد أبرز التحديات المرتبطة بتوظيف الخوارزميات القضائية، فإن هذا الخطر لا ينفصل عن إشكالات أعمق تمس مشروعية القرار القضائي ذاته وقابليته للفهم والمساءلة. ذلك أن اعتماد أنظمة ذكية تقوم على نماذج حسابية معقدة أو خوارزميات غير شفافة قد يؤدي إلى إنتاج قرارات أو توصيات يصعب تتبع منطقها الداخلي، سواء بالنسبة للقاضي أو للمتقاضي، وهو ما يطرح إشكالية جوهرية تتعلق بمدى احترام مبدأ الشفافية ومتطلبات التعليل القضائي. كما يثير هذا النمط من التوظيف مخاوف متزايدة بشأن احتمال تسرب أشكال من التحيز الخوارزمي، الناتج عن طبيعة المعطيات المستعملة أو عن اختيارات برمجية غير محايدة، بما قد يؤثر على المساواة أمام القضاء ويقوض الثقة في العدالة. ومن ثم، يقتضي استكمال تحليل حدود توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء الانتقال إلى دراسة إشكالية الشفافية وقابلية فهم القرار القضائي والتحيز الخوارزمي، كما تجلت في التجارب المقارنة، باعتبارها أحد المفاصل الحاسمة في تقييم مدى انسجام العدالة الرقمية مع متطلبات المحاكمة العادلة.

الفقرة الثانية: القرار القضائي المدعوم بالخوارزميات بين متطلبات الشفافية ومخاطر التحيز: دراسة في التجارب المقارنة

لا يقتصر التحدي الذي يطرحه توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي على مسألة استقلال القاضي، بل يمتد ليشمل إشكالية أكثر تعقيدا تتمثل في مدى احترام متطلبات الشفافية وقابلية فهم القرار القضائي، باعتبارهما من الضمانات الجوهرية للمحاكمة العادلة. فالقرار القضائي، في جوهره، ليس مجرد نتيجة حسابية، بل مسار استدلالي يجب أن يكون مفهوما للمتقاضين، وقابلا للمراقبة من طرف هيئات الطعن والرأي العام. غير أن إدماج أنظمة خوارزمية معقدة في معالجة المعطيات القضائية أو دعم اتخاذ القرار قد يؤدي إلى إضعاف هذا المسار، خاصة عندما تعتمد هذه الأنظمة على نماذج تقنية غير قابلة للتفسير، وهو ما يعرف في الأدبيات المقارنة بإشكالية "الصندوق الأسود. algorithmic black box"[1]

وقد كشفت التجارب المقارنة عن تباين واضح في كيفية تعامل الأنظمة القضائية مع هذا الإشكال. ففي فرنسا، ورغم الانفتاح الواسع على رقمنة العدالة، تدخل المشرّع صراحة بمقتضيات قانونية تمنع استعمال أدوات إحصائية أو خوارزمية لتقييم القضاة أو للتأثير في مضمون قراراتهم، وذلك بموجب قانون 23 مارس 2019 المتعلق بإصلاح العدالة، الذي حظر إعادة استعمال البيانات القضائية لأغراض تنبؤية تمس بحرية القاضي[2]. ويعكس هذا التوجه وعيا تشريعيا بخطورة تحويل التحليل الخوارزمي إلى معيار غير معلن لتوحيد الأحكام.

[1] - Council of Europe, Artificial Intelligence and Judicial Systems, CEPEJ Studies No. 26, Strasbourg, 2020, pp. 31–34.

[2] - Loi n° 2019-222 du 23 mars 2019 de programmation 2018-2022 et de réforme pour la justice, art. 33.

وفي ألمانيا، ساد حذر مؤسسي أكبر، حيث يقتصر استعمال الذكاء الاصطناعي في القضاء أساسا على الجوانب التنظيمية وتدبير القضايا، مع التشديد على ضرورة قابلية تفسير أي نظام آلي مستعمل. وقد أكدت المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية، في اجتهادها المتعلق بحق السماع والحق في محاكمة عادلة، أن أي مسطرة تؤثر في القرار القضائي يجب أن تكون مفهومة وقابلة للمناقشة، وهو ما يسقط ضمنيا مشروعية الاعتماد على خوارزميات غير شفافة.[1]

أما في هولندا، فقد أفرزت تجربة نظام SyRI (System Risk Indication) جدلا قضائيا واسعا، انتهى بتدخل القضاء لإبطال النظام بسبب افتقاره إلى الشفافية واحترام الحقوق الأساسية. فقد قضت محكمة لاهاي سنة 2020 بعدم مشروعية النظام لكونه يعتمد على خوارزميات غير مكشوفة تمس بمبدأي الشفافية وتوقع الأفراد للقرارات التي تمسهم، وهو اجتهاد يستشهد به دوليا في سياق مخاطر الذكاء الاصطناعي.[2]

وفي المملكة المتحدة، برزت إشكالية التحيز الخوارزمي بوضوح من خلال قضية نظام تقييم المخاطر الجنائية، حيث أثارت بعض الأدوات المستعملة في مجال العدالة الجنائية انتقادات حادة بسبب ميلها إلى إعادة إنتاج أنماط تمييزية قائمة. وقد دعت الهيئات القضائية والحقوقية إلى ضرورة إخضاع هذه الأنظمة لرقابة صارمة، مع التأكيد على أن القرار القضائي يجب أن يظل قابلا للتفسير والتعليل المستقل عن أي معالجة آلية.[3]

أما على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كشفت قضية Loomis v. Wisconsin عن حدود الاعتماد على الخوارزميات التنبؤية في القضاء الجنائي. فرغم إقرار المحكمة العليا في ولاية ويسكونسن بإمكانية استعمال نظام COMPAS لتقييم المخاطر، فإنها شددت في المقابل على أن هذا الاستعمال لا يجوز أن يكون حاسما أو غير قابل للطعن، وأن القاضي ملزم بتعليل قراره بعيدا عن منطق الخوارزمية وحدها، وهو ما يعكس مقاربة حذرة تجاه قابلية الفهم والمساءلة.[4]

وعلى المستوى التشريعي الأوروبي، حاول الاتحاد الأوروبي معالجة هذه الإشكالات من خلال تكريس مبدأ الشفافية والحق في تفسير المعالجة الآلية، سواء في اللائحة العامة لحماية المعطيات (GDPR) أو في مشروع قانون الذكاء الاصطناعي (AI Act)، الذي يصنف الأنظمة المستعملة في القضاء ضمن الأنظمة عالية الخطورة، ويخضعها لالتزامات صارمة تتعلق بقابلية التفسير والمراقبة البشرية.[5]

---

[1] - Bundesverfassungsgericht (Germany), Order of 19 March 2013, 2 BvR 2628/10.

[2] - District Court of The Hague, NJCM et al. v. The Netherlands (SyRI), Judgment of 5 February 2020.

[3] - UK Information Commissioner's Office, Artificial Intelligence and Data Protection, London, 2020, pp. 45–48.

[4] - Supreme Court of Wisconsin, Loomis v. Wisconsin, 881 N.W.2d 749 (2016).

[5] - European Commission, Proposal for a Regulation laying down harmonised rules on artificial intelligence (AI Act), COM(2021) 206 final.

أما على مستوى الاجتهاد القضائي الأوروبي، فقد رسخت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في عدة قرارات متواترة، مبدأ أن التعليل يشكل عنصرا جوهريا في الحق في المحاكمة العادلة، وأن غموض مسار اتخاذ القرار القضائي قد يشكل في حد ذاته خرقا للمادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ويتأكد هذا التوجه في قضايا مثل Ruiz Torija v. Spain وTaxquet v. Belgium، حيث اعتبرت المحكمة أن فهم المتقاضي لأسباب الحكم شرط أساسي لقبوله ومشروعيته.[1]

ومن خلال هذه المقارنة، يتبين أن الأنظمة القضائية، على اختلاف مرجعياتها القانونية ومستويات تقدمها التكنولوجي، تلتقي حول قناعة مشتركة مؤداها أن تحقيق النجاعة القضائية لا يمكن أن يتم عبر التضحية بالشفافية أو بقابلية فهم القرار القضائي من قبل أطراف الدعوى والرأي العام. كما تكشف التجارب المقارنة أن الخطر الجوهري الذي يطرحه توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء لا يكمن في احتمال الخطأ التقني في حد ذاته، بقدر ما يتمثل في الغموض الذي قد يلف منطق اشتغال الخوارزميات، وفي التحيزات البنيوية الكامنة في المعطيات المستعملة أو في اختيارات التصميم البرمجي، وهي تحيزات قد تؤدي إلى نتائج غير عادلة دون أن تكون قابلة للرصد أو التصحيح بسهولة. ومن ثم، فإن مشروعية إدماج الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي تظل رهينة بإحاطته بضمانات قانونية ومؤسساتية صارمة، تكرس قابلية تفسير المخرجات الخوارزمية، وتضمن المراجعة البشرية الفعلية للقرارات، وتبقي على التعليل القضائي المستقل كشرط جوهري لمشروعية الحكم. ذلك أن النجاعة القضائية، متى انفصلت عن متطلبات الشفافية والمساءلة، قد تتحول من أداة لتحسين العدالة إلى عامل يزعزع ثقة المتقاضين في القضاء، ويقوض الأسس الحقوقية التي تقوم عليها المحاكمة العادلة في الدولة القانونية.

المطلب الثاني: الضمانات القانونية والمؤسساتية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي

إن الوقوف عند حدود توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي يفضي بالضرورة إلى البحث في الضمانات الكفيلة بضبط هذا التوظيف وإدماجه داخل المنظومة القضائية إدماجا مسؤولا ومتوازنا. فإذا كانت النجاعة القضائية تمثل هدفا مشروعا في سياق الإصلاحات الرقمية المعاصرة، فإن تحقيقها لا يمكن أن يتم بمعزل عن احترام الأسس التي يقوم عليها القضاء، ولا عن الضمانات القانونية والمؤسساتية التي تشكل جوهر الثقة في العدالة. ومن ثم، يطرح إدماج الذكاء الاصطناعي في القضاء إشكالية مزدوجة، تتمثل من جهة في ضرورة تسخير الإمكانات التقنية لتعزيز فعالية القضاء، ومن جهة أخرى في وجوب إحاطتها بضمانات تحول دون انحرافها عن مقاصد العدالة أو تحولها إلى مصدر جديد للمساس بالحقوق والحريات.

وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى مقاربة قانونية دقيقة تميّز بين الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة يمكن أن تسهم في تحسين تدبير العمل القضائي، وبين تحوّله إلى آلية قد تؤثر، بشكل مباشر أو غير مباشر، في مضمون القرار القضائي أو في شروط إنتاجه. وهو ما يفرض التفكير في منظومة متكاملة من الضمانات، بعضها ذو طبيعة قانونية يرتبط بحماية المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع والتعليل القضائي، وبعضها الآخر ذو طابع مؤسساتي يتعلق بالرقابة، والمسؤولية، والمراجعة البشرية للقرارات المدعومة تقنيا.

[1] - European Court of Human Rights, Ruiz Torija v. Spain, Judgment of 9 December 1994, §§ 29–30; Taxquet v. Belgium, Judgment of 16 November 2010, pp 90–93.

ومن ثم، يهدف هذا المطلب إلى إبراز أهم الضمانات القانونية والمؤسساتية التي اعتمدتها أو تقترحها التجارب المقارنة، قصد تأطير توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء، بما يضمن تحقيق النجاعة دون الإخلال بجوهر الوظيفة القضائية ولا بمكانة القاضي كفاعل مركزي في تحقيق العدالة.

الفقرة الأولى: الضمانات القانونية للمحاكمة العادلة في مواجهة توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء

يطرح توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي تحديا قانونيا مركزيا يتمثل في مدى قابلية هذه التقنيات للاندماج في إطار المحاكمة العادلة، باعتبارها الضامن الأساسي لشرعية القرار القضائي ومصدر الثقة في العدالة. فالمقارنة التشريعية والقضائية تظهر أن الأنظمة القانونية، رغم اختلافها في مستوى الانفتاح على الذكاء الاصطناعي، تتقاطع حول مبدأ جوهري مفاده أن أي أداة تقنية تستعمل في القضاء يجب ألا تؤدي إلى المساس بحقوق الدفاع، أو إضعاف تعليل الأحكام، أو تقويض قابلية القرار القضائي للفهم والطعن. ومن ثم، لم يعد السؤال المطروح هو مشروعية الذكاء الاصطناعي في ذاته، بل شروطه القانونية وحدوده في ضوء متطلبات المحاكمة العادلة.[1]

فعلى المستوى الأوروبي، كرّست المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تصورا موسعا للمحاكمة العادلة، لا يقتصر على ضمان الفصل في أجل معقول، بل يشمل كذلك حق الأطراف في فهم الأسباب التي بني عليها الحكم، ووضوح المسار الاستدلالي المؤدي إلى القرار القضائي. وقد رسّخت المحكمة هذا المبدأ في اجتهادات متواترة، معتبرة أن غموض التعليل أو اعتماد منطق غير قابل للفهم يشكل في حد ذاته مساسا بالمادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[2]. ويكتسي هذا الاجتهاد أهمية خاصة في سياق الذكاء الاصطناعي، حيث قد يؤدي الاعتماد على خوارزميات غير قابلة للتفسير إلى إفراغ التعليل من مضمونه، حتى وإن ظل شكليا حاضرا في الحكم.

أما على مستوى التشريع الأوروبي، فقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى إدماج هذه الضمانات ضمن إطار قانوني أفقي، من خلال اللائحة العامة لحماية المعطيات(GDPR) ، التي نصت في مادتها 22 على حق الفرد في عدم الخضوع لقرار قائم حصريا على معالجة آلية إذا كان لهذا القرار أثر قانوني عليه، مع تكريس حقه في الحصول على معلومات ذات معنى حول منطق المعالجة. ورغم أن هذه المقتضيات لا تستهدف القضاء بشكل مباشر في جميع الحالات، فإنها تعكس توجها تشريعيا عاما يربط مشروعية المعالجة الآلية باحترام الشفافية والحق في الفهم، وهو ما يعد قابلا للاستلهام في المجال القضائي[3]. ويعزز هذا التوجه

[1] - European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), Measuring the Quality of Justice, Council of Europe, Strasbourg, 2016, pp. 9–11.

[2] - European Court of Human Rights, Ruiz Torija v. Spain, Judgment of 9 December 1994, §§ 29–30؛ Taxquet v. Belgium, Judgment of 16 November 2010, pp 90–93.

[3] - Regulation (EU) 2016/679 (GDPR), art. 22.

مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي(AI Act) ، الذي يصنّف الأنظمة المستعملة في القضاء ضمن فئة ''الأنظمة عالية الخطورة''، ويخضعها لالتزامات صارمة تتعلق بالمراقبة البشرية وقابلية التفسير.[1]

وفي فرنسا، اتخذ المشرّع موقفا أكثر تدخلا، حين نص قانون 23 مارس 2019 المتعلق بإصلاح العدالة على حظر إعادة استعمال البيانات القضائية لأغراض تنبؤية أو تقييمية تمس نشاط القضاة أو توجه قراراتهم. ويعكس هذا الاختيار وعيا تشريعيا بأن الخطر لا يكمن فقط في القرار الآلي، بل في التأثير غير المباشر للخوارزميات على حرية القاضي وعلى شروط المحاكمة العادلة[2]. وقد رافق هذا التوجه نقاش فقهي وقضائي واسع حول مخاطر ''التوحيد الخوارزمي'' للأحكام، وما قد يترتب عنه من إضعاف لمبدأ التفريد القضائي.

وفي ألمانيا، لم يعتمد المشرّع إطارا خاصا بالذكاء الاصطناعي القضائي، غير أن المحكمة الدستورية الاتحادية اضطلعت بدور حاسم في حماية الضمانات الإجرائية، من خلال اجتهادها الصارم بشأن الحق في السماع والحق في تعليل القرار. فقد اعتبرت المحكمة أن أي إجراء يؤثر في مسار الفصل في النزاع يجب أن يكون مفهوما للأطراف وقابلا للنقاش، وهو ما يجعل الاعتماد على آليات غير شفافة أو غير قابلة للتفسير متعارضا مع متطلبات المحاكمة العادلة[3]. وتبرز هذه المقاربة أن الضمان القانوني قد يتحقق عبر تفعيل المبادئ الدستورية القائمة، دون الحاجة إلى تشريع تقني خاص.

أما في هولندا، فقد شكّل حكم محكمة لاهاي في قضية SyRI سنة 2020 نموذجا دالا على الدور القضائي في حماية المحاكمة العادلة في مواجهة الأنظمة الخوارزمية. إذ اعتبرت المحكمة أن النظام، رغم أهدافه المعلنة في تحسين الفعالية، ينتهك مبدأي الشفافية والتناسب، لعدم تمكين الأفراد من فهم كيفية اتخاذ القرار الآلي وتأثيره على حقوقهم. ويستفاد من هذا الاجتهاد أن قابلية القرار للفهم والطعن تشكل جوهر الضمان القانوني، بغض النظر عن المجال الذي تستعمل فيه الخوارزميات.[4]

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أفرز استعمال الأنظمة التنبؤية في العدالة الجنائية مقاربة قضائية براغماتية، تجسدت بوضوح في قضيةLoomis v. Wisconsin ، حيث سمحت المحكمة بالاستعانة بنظام COMPAS لتقييم المخاطر، لكنها قيّدت هذا الاستعمال بضمانات صارمة، مؤكدة أن الخوارزمية لا يمكن أن تشكل أساسا حاسما للحكم، وأن القاضي يظل ملزما بتعليل قراره تعليلا مستقلا وقابلا للمراجعة. ويعكس هذا الاجتهاد إدراكا قضائيا لمخاطر التحيز وعدم الشفافية، دون الوصول إلى حظر مطلق للتقنية.[5]

---

[1] - European Commission, Proposal for a Regulation laying down harmonised rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act), COM(2021) 206 final.

[2] - Loi n° 2019-222 du 23 mars 2019 de programmation 2018-2022 et de réforme pour la justice, art. 33.

[3] - Bundesverfassungsgericht (Germany), Order of 19 March 2013, 2 BvR 2628/10.

[4] - District Court of The Hague, NJCM et al. v. The Netherlands (SyRI), Judgment of 5 February 2020.

[5] - Supreme Court of Wisconsin, Loomis v. Wisconsin, 881 N.W.2d 749 (2016).

ومن خلال هذه المقارنة، يتبين أن الأنظمة القانونية، رغم اختلاف بنياتها المؤسسية وتباين درجات انخراطها في التحول الرقمي، تتقاطع حول مسلمة أساسية مؤداها أن إدماج الذكاء الاصطناعي في القضاء لا يمكن أن يتم إلا داخل الإطار المعياري للمحاكمة العادلة، وبما يحفظ جوهر الوظيفة القضائية وحدودها الدستورية. فالتجارب التشريعية والقضائية المقارنة تظهر بوضوح أن الذكاء الاصطناعي، حين يفهم باعتباره أداة تقنية محايدة ومجردة، يخفي في الواقع اختيارات معيارية ومنهجية قد تؤثر في مسار الخصومة القضائية وفي مضمون القرار، وهو ما يجعل إخضاعه للضمانات القانونية ليس ترفا تشريعيا، بل ضرورة حقوقية لحماية ثقة المتقاضين في العدالة.

كما تكشف هذه التجارب أن الضمانات المرتبطة بالتعليل القضائي، والشفافية، وقابلية فهم القرار، وإمكان الطعن والمراجعة البشرية، لا تعيق النجاعة القضائية ولا تفرغها من محتواها، بل تشكل شرطا لازما لتحويل الفعالية التقنية إلى فعالية مشروعة ومقبولة اجتماعيا. فالنجاعة التي تتحقق على حساب قابلية الفهم والمساءلة ليست سوى نجاعة ظاهرية، سرعان ما تفضي إلى تقويض مشروعية القضاء وإضعاف دوره كضامن للحقوق والحريات.

ومن ثم، فإن أي تصور مسؤول للذكاء الاصطناعي القضائي لا بد أن ينطلق من إعادة ترتيب العلاقة بين التقنية والقانون، بحيث توضع الخوارزميات في موقع الأداة الخاضعة للرقابة، لا المصدر المهيمن على القرار، ويعاد التأكيد على مركزية القاضي بوصفه الفاعل الوحيد المخول بتجسيد العدالة في بعدها الإنساني والمعياري. وفي غياب هذا التأطير الصارم، يتحول الذكاء الاصطناعي من فرصة لتحديث القضاء إلى خطر بنيوي يهدد الأسس التي تقوم عليها المحاكمة العادلة والدولة القانونية.

الفقرة الثانية: الضمانات المؤسسية والقضائية لمراقبة توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي – دراسة مقارنة

إذا كانت الضمانات القانونية تشكل الإطار المعياري الأول لحماية المحاكمة العادلة في سياق توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء، فإن فعاليتها تظل رهينة بوجود ضمانات مؤسسية وقضائية تتولى مراقبة هذا التوظيف وتكفل احترام الحدود التي رسمها القانون. فالتجارب المقارنة تظهر أن أخطر ما يهدد العدالة الرقمية لا يتمثل في غياب النصوص، بل في ضعف آليات الإشراف والمساءلة، وفي غموض الجهة المسؤولة عن القرارات المدعومة أو المتأثرة بالمعالجة الخوارزمية. ومن ثم، اتجهت عدة أنظمة قانونية إلى إرساء نماذج رقابية متعددة المستويات، تجمع بين الرقابة القضائية، والرقابة الإدارية المستقلة، وآليات المراجعة البشرية، باعتبارها ضمانات مؤسسية لا غنى عنها لإدماج مسؤول للذكاء الاصطناعي في القضاء.[1]

في فرنسا، يبرز الدور المحوري للهيئات المستقلة، وعلى رأسها اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات(CNIL) ، التي تخضع المعالجات الآلية للمعطيات، بما في ذلك تلك المرتبطة بمرفق العدالة، لمقتضيات صارمة تتعلق بالشفافية والتناسب وحماية الحقوق الأساسية. وقد أكدتCNIL ، في عدة آراء وتوصيات، أن أي نظام خوارزمي يستعمل في سياق قضائي أو شبه

[1] - Council of Europe, Artificial Intelligence and Judicial Systems, CEPEJ Studies No. 26, Strasbourg, 2020, pp. 17–20.

قضائي يجب أن يظل قابلا للتدقيق والمراقبة، وأن يخضع لمسؤولية بشرية واضحة، مع إمكانية الطعن في نتائجه أمام القضاء[1]. ويستفاد من هذه التجربة أن الضمان المؤسسي لا ينفصل عن استقلال الجهة الرقابية عن السلطة التنفيذية، ولا عن قابلية قراراتها للمراجعة القضائية.

أما في ألمانيا، فتتجسد الضمانات المؤسسية أساسا في الرقابة القضائية الدستورية، حيث تضطلع المحكمة الدستورية الاتحادية بدور مركزي في حماية الحقوق الإجرائية في مواجهة أي آلية تقنية قد تمس مسار اتخاذ القرار القضائي. وقد أكدت المحكمة، في اجتهادها المتعلق بالمعالجة الآلية للمعطيات والحقوق الأساسية، أن الدولة تظل مسؤولة عن نتائج الأنظمة التقنية التي تعتمدها، وأن المسؤولية لا يمكن نقلها أو تمييعها باسم التعقيد التكنولوجي[2]. وتعكس هذه المقاربة تصورا صارما للمساءلة، يجعل من الرقابة القضائية ضمانة نهائية ضد أي انحراف تقني.

وفي هولندا، شكّل حكم محكمة لاهاي في قضية SyRI مثالا بارزا على تفعيل الرقابة القضائية في مواجهة نظام خوارزمي معتمد من قبل السلطات العمومية. فقد لم تكتف المحكمة بتقييم مدى احترام النظام للضمانات القانونية، بل ذهبت إلى مساءلة الإطار المؤسسي الذي أتاح تشغيله دون رقابة كافية، معتبرة أن غياب الشفافية وآليات الإشراف المستقل يعد في حد ذاته مساسا بالحقوق الأساسية[3]. ويبرز هذا الاجتهاد أهمية الدور القضائي في ضبط العلاقة بين التقنية والسلطة، خاصة عندما تستعمل الخوارزميات في اتخاذ قرارات تمس الأفراد.

وفي المملكة المتحدة، برزت الضمانات المؤسسية من خلال الدور الذي تضطلع به الهيئات الرقابية المتخصصة، وعلى رأسها مفوضية حماية المعطيات(ICO) ، التي أصدرت توجيهات واضحة بشأن استعمال الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات ذات الأثر القانوني. وقد شددت هذه التوجيهات على ضرورة الإبقاء على "المراجعة البشرية الهادفة (meaningful human review)"، وعلى تحديد المسؤوليات المؤسسية بشكل يمنع التذرع بالخوارزمية للتنصل من المحاسبة[4]. وتكشف هذه التجربة عن وعي مؤسساتي بأن الرقابة الفعالة تقتضي وضوحا في توزيع الأدوار والمسؤوليات.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فتتخذ الضمانات المؤسسية طابعا أكثر تشتتا بحكم الطبيعة الفدرالية للنظام القانوني، غير أن القضاء يلعب دورا أساسيا في ضبط استعمال الأنظمة الخوارزمية، خصوصا في المجال الجنائي. فقد أبرزت قضايا مثل Loomis v. Wisconsinمحدودية الاعتماد على الأنظمة التنبؤية، وأكدت أن المسؤولية النهائية عن القرار تظل ملقاة على

[1] - CNIL, Algorithmes et décisions publiques, Paris, 2017.

[2] - Bundesverfassungsgericht (Germany), Judgment of 27 February 2008, 1 BvR 370/07.

[3] - District Court of The Hague, NJCM et al. v. The Netherlands (SyRI), Judgment of 5 February 2020.

[4] - UK Information Commissioner's Office, Guidance on AI and Data Protection, London, 2020, pp. 55–60.

عاتق القاضي، لا على النظام التقني أو الشركة المطورة له[1]. ويكشف هذا التوجه القضائي عن إدراك عميق لمخاطر "تفريغ المسؤولية" التي قد تنجم عن الاعتماد غير المنضبط على الذكاء الاصطناعي.

وعلى المستوى الدولي، سعى مجلس أوروبا إلى إرساء معايير مؤسسية عامة لمراقبة استعمال الذكاء الاصطناعي في القضاء، من خلال الميثاق الأوروبي الأخلاقي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية، الذي أكد على مبادئ أساسية من قبيل الرقابة البشرية، والمساءلة، وقابلية التدقيق، وضرورة إخضاع الأنظمة الذكية لتقييم دوري من قبل هيئات مستقلة[2]. كما يعزز هذا التوجه مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي، الذي يفرض على الدول الأعضاء إنشاء آليات إشراف ومراقبة فعالة على الأنظمة عالية الخطورة، ومن ضمنها تلك المستعملة في القضاء.

ومن خلال هذه المقارنة، يتبين أن الضمانات المؤسسية والقضائية تمثل الحلقة الحاسمة في تأطير توظيف الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة القضائية، باعتبارها الإطار الذي تترجم من خلاله المبادئ القانونية إلى آليات رقابة ومساءلة فعالة. فالتجارب المقارنة تظهر بجلاء أن الذكاء الاصطناعي لا يتحول إلى مصدر خطر على العدالة إلا عندما يستعمل في فراغ مؤسسي، أو في ظل غياب قواعد واضحة لتحديد المسؤوليات، أو ضعف آليات الرقابة القضائية والإدارية على تصميمه وتشغيله واستعمال مخرجاته. كما تكشف هذه التجارب أن تحقيق النجاعة القضائية لا يتوقف عند مستوى تحديث الأدوات التقنية أو رقمنة المساطر، بل يرتبط أساسا بترسيخ ثقافة مؤسسية وقضائية تجعل من الإنسان، قاضيا كان أو متقاضيا، محور العملية القضائية وغايتها النهائية.

ومن ثم، فإن إدماج الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي يظل رهينا بوجود مؤسسات رقابية مستقلة وفعالة، وقضاء يقظ قادر على بسط رقابته على التقنية، وضبط استعمالها، ومساءلة القائمين عليها عند الاقتضاء، بما يمنع تحول الخوارزميات إلى فاعل خفي في إنتاج القرار القضائي. ذلك أن العدالة في العصر الرقمي لا تقاس بمدى تطور الأدوات المستعملة فحسب، بل بقدرة المؤسسات القضائية على إخضاع هذه الأدوات لمنطق القانون والمساءلة، وضمان خضوع التقنية للعدالة، لا العكس.

خاتمة

تبيّن من خلال هذه الدراسة أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة تقنية مساعدة في محيط العدالة، بل أضحى معطى بنيويا يفرض إعادة التفكير في طرق اشتغال المنظومة القضائية وفي المفاهيم التقليدية المرتبطة بالنجاعة، والقرار القضائي، والمسؤولية، والضمانات. فقد أظهر التحليل أن توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي يحمل إمكانات حقيقية لتحسين تدبير القضايا، وتخفيف العبء عن القضاة، وتقليص الزمن القضائي، بما يسهم في تحقيق قدر أوفر من النجاعة، خاصة في الأنظمة التي

[1] - Supreme Court of Wisconsin, Loomis v. Wisconsin, 881 N.W.2d 749 (2016).

[2] - European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems, Council of Europe, Strasbourg, 2018, pp. 14–18.

تعاني من تراكم الملفات وبطء الإجراءات. غير أن هذه الإمكانات، على أهميتها، لا يمكن فصلها عن المخاطر القانونية والحقوقية التي قد تنجم عن إدماج غير منضبط للتقنيات الذكية داخل القضاء.

وقد كشفت الدراسة، من خلال المقارنة التشريعية والقضائية والدولية، أن النجاعة القضائية لا تشكّل مفهوما إداريا محضا، ولا تختزل في السرعة أو المردودية الرقمية، بل تظل مفهوما قانونيا ووظيفيا مركبا، يتأسس على التوازن بين الفعالية من جهة، وضمانات المحاكمة العادلة من جهة أخرى. كما أظهرت التجارب المقارنة أن أخطر ما يطرحه الذكاء الاصطناعي في القضاء لا يكمن في الخطأ التقني في حد ذاته، بل في الغموض الذي قد يلف منطق اتخاذ القرار، وفي مخاطر التحيّز الخوارزمي، وتراجع قابلية التعليل والفهم، وتفكك المسؤولية إذا لم تحط هذه التقنيات بإطار قانوني ومؤسسي صارم.

ومن زاوية نقدية، تبيّن أن جزءا من الخطاب المرافق للعدالة الرقمية يتسم أحيانا بنزعة تقنية مفرطة، تقدم الذكاء الاصطناعي بوصفه حلا شبه سحري لأزمة العدالة، دون الانتباه بما يكفي إلى خصوصية الوظيفة القضائية باعتبارها وظيفة إنسانية وقيمية قبل أن تكون عملية إجرائية. كما أظهر التحليل أن بعض التجارب، رغم حسن نواياها، وقعت في فخ توسيع استعمال الخوارزميات دون توفير الضمانات الكافية، مما استدعى تدخل القضاء أو المشرّع لإعادة ضبط العلاقة بين التقنية والعدالة. ويستفاد من ذلك أن النجاعة، متى تحولت إلى غاية تقنية مستقلة، قد تنقلب من وسيلة لتحسين العدالة إلى عامل لتقويض الثقة فيها.

وفي ضوء ما سبق، تخلص الدراسة إلى أن التحدي الحقيقي لا يتمثل في قبول أو رفض الذكاء الاصطناعي في القضاء، بل في كيفية تقنينه وحوكمته. فالذكاء الاصطناعي يمكن أن يشكل رافعة حقيقية لإصلاح العدالة إذا أدمج ضمن تصور قانوني واضح يكرس مركزية القاضي، ويضمن بقاء القرار القضائي فعلا بشريا مسؤولا، قابلا للتعليل والطعن والمساءلة. أما إذا أدرج بمنطق تقني صرف، فإنه قد يؤدي إلى إضعاف البعد الحقوقي للعدالة، وإلى إعادة إنتاج اختلالات جديدة أكثر تعقيدا من تلك التي يسعى إلى معالجتها.

ويستفاد من ذلك أن هذه الدراسة لا تنخرط في مقاربة معيارية تبسيطية تقبل أو ترفض الذكاء الاصطناعي في القضاء على نحو مطلق، بل تسعى إلى إعادة تأطير هذا النقاش ضمن منظور قانوني وظيفي يربط التقنية بوظيفتها، لا بوعودها. فالقيمة المضافة لهذا البحث تتمثل في إبراز أن الإشكال لا يتعلق بطبيعة الذكاء الاصطناعي في حد ذاته، وإنما بالموقع الذي يمنح له داخل المنظومة القضائية، وبمدى خضوعه لمنطق الالتزام القانوني والضمانات الحقوقية. ومن هذا المنطلق، تخلص الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يشكل أساسا مستقلا لإنتاج القرار القضائي، بل يظل أداة خاضعة لمنطق المسؤولية والتعليل والمساءلة، وهي العناصر التي تمنح القضاء مشروعيته داخل الدولة القانونية.

وانطلاقا من هذا الاستنتاج، تبرز الحاجة، على المستوى الاستشرافي، إلى الانتقال من منطق "الاستعمال الأداتي" للذكاء الاصطناعي إلى منطق الحوكمة القضائية للتقنيات الذكية، بما يجعلها جزءا من سياسة عمومية للعدالة تقوم على التوازن بين الابتكار والحقوق. وهو ما يقتضي، عمليا، تبنّي جملة من التوصيات القابلة للتطبيق، من قبيل سن إطار قانوني صريح يحدد مجالات

توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء وحدوده، مع التنصيص الواضح على الطابع غير الملزم للأنظمة الذكية في ما يتعلق بمضمون القرار القضائي. كما يستدعي الأمر تكريس مبدأ المراجعة البشرية الإلزامية لكل إجراء أو قرار مدعوم بالذكاء الاصطناعي، وتمكين المتقاضين من حقهم في معرفة دور المعالجة الآلية والاعتراض عليها.

ويوازي ذلك ضرورة إرساء آليات مؤسسية مستقلة وفعالة لمراقبة الأنظمة الخوارزمية المستعملة في القضاء، سواء من خلال هيئات حماية المعطيات أو عبر رقابة قضائية متخصصة، مع إخضاع هذه الأنظمة لتقييم دوري من حيث الشفافية، والتحيز، والتناسب. كما تبرز أهمية الاستثمار في تكوين القضاة وأطر العدالة تكوينا قانونيا وأخلاقيا وتقنيا، يسمح لهم بفهم حدود الذكاء الاصطناعي وعدم التعامل مع مخرجاته بوصفها معطيات محايدة أو نهائية.

وفي المحصلة، تؤكد هذه الدراسة أن مستقبل العدالة في العصر الرقمي لا يختزل في مدى تطور الأدوات التقنية، بل يقاس بقدرة المنظومة القضائية على تطويع الذكاء الاصطناعي في خدمة العدالة، لا تطويع العدالة لمنطق الخوارزمية. فالرهان الحقيقي يظل هو بناء عدالة ناجعة، لكن أيضا عادلة، شفافة، وإنسانية، قادرة على استيعاب التحول الرقمي دون التفريط في قيمها الأساسية.